الحدث

استبقت موسكو وواشنطن انطلاق المفاوضات بينهما في جنيف، اليوم الإثنين، بشأن أوكرانيا والاستقرار الاستراتيجي، بإصدار تصريحات متشائمة حول إمكانية التوصل إلى اتفاق بشكل سريع. ففيما أكدت روسيا أنها لن تقدم أي تنازلات تحت الضغط، وضعت أميركا شروطاً لإحراز تقدم في المفاوضات، مطالبة موسكو بخفض التصعيد والتراجع عن التهديد الذي تشكله حالياً على أوكرانيا. وسيحدد اجتماع اليوم موقف حلف شمال الأطلسي، الذي يعقد اجتماعاً آخر مع موسكو، الأربعاء المقبل

المحادثات الروسية ـ الأميركية
هل انتهت قبل أن تبدأ في جنيف؟

أكد ريابكوف رفض موسكو تقديم تنازلات تحت الضغط (Getty)

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تبدو جولة المحادثات الروسية الأميركية التي تعقد اليوم الإثنين في مدينة جنيف السويسرية، والتي يفترض أن تركز على الضمانات الأمنية التي تطلبها موسكو في ما يتعلق بتوسع واشنطن وحلف شمال الأطلسي، إلى جانب الملف الأوكراني، وقضايا الاستقرار الاستراتيجي، مفتوحة على جميع الاحتمالات. وعكست التصريحات الاستباقية الصادرة عن مسؤولين أميركيين وروس محدودية الآمال المعلقة على المحادثات، وسط إصرار موسكو وواشنطن على رسم خطوط حمراء لحدود ما يمكن أن يقدمه كل طرف للآخر، وتشديدهما على رفض منح أي تنازلات. لكن بدرك الطرفان، في الوقت نفسه، أن غياب حد أدنى من التفاهمات سيمهد لتوتر أوسع سياسي واقتصادي، وسيكون بمثابة إعلان مبكر لفشل اجتماع «مجلس روسيا - الأطلسي» المقرر في بروكسل الأربعاء المقبل، والذي يعقبه لقاء آخر بين ممثلي روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا، الخميس.

ويشارك في المفاوضات من الجانب الأميركي نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان ومدير العمليات في هيئة الأركان المشتركة الجنرال جيمس مينغوس، ومن الجانب الروسي نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، ونائب وزير الدفاع الكسندر فومين.

موسكو ترفض تقديم تنازلات

وعشية انعقاد المفاوضات، قدم ريابكوف نظرة متشائمة إلى إمكانية خروج الاجتماع بحلول سريعة للأزمة. ووصف ريابكوف، في مقابلة مع صحيفة «إزفيستيا» الروسية، المقاربة الروسية بأنها «حازمة إلى حد كبير»، محملاً الغرب المسؤولية عن التوجه السلبي لوضع الأمن الأوروأطلنطي. وأكد ريابكوف، في تصريح لوكالة «نوفوستي» نشر أمس الأحد، رفض موسكو لإصرار واشنطن على تقديم روسيا تنازلات أحادية الجانب، واختيارها المضاربات بدلاً من النهج البناء، معتبراً أن ذلك لا يمكن أن يكون قاعدة لنقاش مثمر حول الضمانات الأمنية. وذكر ريابكوف أن الجانب الروسي سيطالب في المفاوضات بعدول حلف شمال الأطلسي (الناتو) عن التوسع شرقاً والعزوف عن نشر أسلحة ضاربة بالقرب من الحدود الروسية. لكنه لم يستبعد أن تواجه موسكو انعدام رغبة الغرب في استيعاب المطالب الروسية المتعلقة بالضمانات الأمنية بعدم التوسع، و«إزالة كل ما أنشاه الحلف مدفوعاً بفوبيا معاداة روسيا ومختلف أنواع التصورات الخاطئة حول جوهر السياسة الروسية منذ عام 1997». وقال: «لكننا، بالطبع، لن نقدم أي تنازلات تحت الضغط». ولم يستبعد ريابكوف أن يقتصر الحوار مع الولايات المتحدة في جنيف حول الضمانات الأمنية على اجتماع واحد، ما لم تظهر واشنطن رغبة في مناقشة مخاوف موسكو.

بلينكن يحذر من المواجهة

وحذّر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في تصريح لشبكة «سي أن أن» الأميركي أمس الأحد، روسيا من خطر حدوث «مواجهة» بشأن أوكرانيا. وأعلن أنه لا يتوقع تحقيق انفراجة في المحادثات الأمنية بين الولايات المتحدة وروسيا، لكنه يأمل في إمكانية وجود مجالات يستطيع فيها البلدان التوصل لاتفاق. وقال: «لا أعتقد أننا سنرى أي انفراجة كبيرة في الأسبوع الحالي».

وأشار بلينكن إلى أن «هناك مساراً للحوار والدبلوماسية لمحاولة حلّ بعض هذه الخلافات وتجنّب مواجهة». وأضاف أن «المسار الآخر هو مسار المواجهة، والتداعيات المحتملة على روسيا في حال جددت اعتداءها على أوكرانيا. نحن بصدد تقييم أي مسار يستعدّ الرئيس (فلاديمير) بوتين لاتخاذه». واعتبر بلينكن أن أي نتيجة إيجابية للمحادثات ستعتمد جزئياً على استعداد روسيا للتراجع عن موقفها العدواني الذي شبهه «بجو التصعيد بمسدس إلى رأس أوكرانيا». وأضاف: «لذلك إذا كنا سنتمكن بالفعل من إحراز تقدم، فعلينا أن نرى خفضاً للتصعيد، وتراجع روسيا عن التهديد الذي تشكله حالياً على أوكرانيا».

وفي مقابلة مع قناة «أي بي سي» الأميركية، كرر بلينكن اعترافه بأنه لا يتوقع تحقيق اختراقات كبيرة في المحادثات مع روسيا، لكنه حذر من فرض عقوبات على موسكو إذا لم تنخرط في الدبلوماسية. وأعلن أن روسيا قد تواجه عواقب اقتصادية ومالية وخيمة «فضلاً عن اضطرار حلف شمال الأطلسي بشكل شبه مؤكد لتعزيز مواقعه قرب روسيا، وكذلك الاستمرار في تقديم المساعدة إلى أوكرانيا». وأضاف: «لست أنا فقط من أقول ذلك. لقد أصدرت مجموعة السبع أنه ستكون هناك عواقب وخيمة. كما أن الأتحاد الأوروبي وشركاء حلف الناتو وحلفاءه أيضاً» أوضحوا هذا الأمر.

وكان مسؤول كبير في البيت الأبيض أعلن، أمس الأول، استعداد الولايات المتحدة للتباحث مع روسيا بشأن ترتيبات تخص الصواريخ والتدريبات العسكرية للدول. وقال إن «هناك بعض المجالات التي نعتقد أنه يمكن إحراز تقدم فيها»، شرط أن تكون التعهدات «متبادلة». وأضاف: «قالت روسيا إنها تشعر بالتهديد من احتمال نشر أنظمة صواريخ هجومية في أوكرانيا. ليست لدى الولايات المتحدة أي نية للقيام بذلك. هذا مجال يمكن أن نتوصل إلى اتفاق بشأنه إذا وافقت روسيا على تقديم التزام متبادل». وأعلن المسؤول نفسه أن واشنطن مستعدة لمناقشة «إمكان فرض قيود متبادلة على حجم ونطاق» التدريبات العسكرية التي تجريها روسيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. لكنه أكد أن واشنطن ليست مستعدة لمناقشة فرض قيود على نشر القوات الأميركية أو على وضع هذه القوات في دول حلف شمال الأطلسي بالمنطقة. وتابع: «ننظر إلى هذه المناقشات بواقعية وليس بتفاؤل»، مشيراً إلى أنها ستكون «استطلاعية» ولن تؤدي إلى تعهدات نهائية.

تشكيك في تحقيق المفاوضات اختراقاً

وفي الوقت الذي تراهن فيه موسكو على الحصول على ضمانات أمنية بعدم استمرار توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً، ومنع انضمام الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الحلف، ووضع حد للنشاط العسكري الغربي في أوكرانيا، يشكك خبراء في أن تحقق المفاوضات الحالية اختراقاً في العلاقات المتأزمة أصلاً بين روسيا والغرب. وفي موسكو، رأى المحلل السياسي في صندوق «الدبلوماسية الشعبية» المعني بتطوير مؤسسات المجتمع المدني، يفغيني فاليايف، أن انعقاد المفاوضات الحالية هو نجاح في حد ذاته، قد يساعد في تخفيف التوتر في أوروبا. لكنه شكك، في الوقت ذاته، في جدوى نتائجها على المدى البعيد. وقال فاليايف، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «عدم تأجيل المفاوضات ميزة في حد ذاته، على عكس ما بدا عليه الأمر عندما تقدمت روسيا بمقترحاتها لخفض التوتر ورفض الجانب الأميركي والناتو مناقشتها. لكن الآن من الواضح أن المناقشة ستجري، والأطراف مستعدة لحلول وسط في بعض القضايا، مثل الملف الأوكراني، وهناك استعداد من قبل روسيا والناتو لسحب القوات لخفض التوتر في أوروبا فوراً».

وحول رؤيته لما قد تتمخّض عنه المفاوضات على المدى البعيد، أوضح أن «هناك مشكلات متعلقة بالاتفاقات طويلة الأجل، إذ يطالب الجانب الروسي الغرب بالتزامات مثبتة قانونياً بعدم توسع الناتو شرقاً، وتثبيت فضاء الاتحاد السوفييتي السابق كمنطقتها الحصرية للنفوذ. إلا أن الناتو لا يريد تثبيت هذا الوضع قانونياً، كونه سيخفض من مكانة الحلف. وسيحاول تقديم تعهدات شفهية لن يقبل بها الجانب الروسي».

إلا أن فالياف اعتبر أن الولايات المتحدة لن تقبل بحلول وسطى مع الكرملين في قضايا جوهرية، إلا مقابل تنازلات كبيرة في الملفات، مثل شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في عام 2014، والسياسة الداخلية الروسية. في المقابل، رأى فالياف أن موسكو غير مستعدة لمناقشة قضية القرم مع كييف، وقضية المعارض المعتقل، مؤسس «صندوق مكافحة الفساد»، أليكسي نافالني، وغيره من المعارضين مع واشنطن أو أي طرف آخر.

وخلص إلى أن المحادثات المرتقبة «مهمة بالدرجة الأولى من وجهة نظر العملية الدبلوماسية، وهي أفضل في جميع الأحوال من التوتر العسكري. ولكنها قد تنتهي بلا نتيجة، في حال تمسّك الأطراف بمواقفها ومواصلتها استعراض إمكانياتها الهجومية والدفاعية وسط استمرار سباق التسلح».

ومن اللافت أنه بعد يومين فقط على مفاوضات الإثنين، سيعقد اجتماع «مجلس روسيا - الأطلسي» في بروكسل الأربعاء المقبل، على أن يليه لقاء بين ممثلي روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا الخميس. واعتبر الخبير في مركز بحوث قضايا الأمن التابع لأكاديمية العلوم الروسية، قسطنطين بلوخين، أن مثل هذا التسلسل الزمني للمفاوضات لم يتم وضعه صدفة، وإنما نظراً للدور الرائد الأميركي في حلف شمال الأطلسي.

وقال بلوخين، لـ«العربي الجديد»: «ستحدد نتائج المفاوضات مع الولايات المتحدة موقف الناتو، الذي تلعب واشنطن فيه دوراً رئيسياً، مستخدمة الحلف كأداة لسياستها الخارجية». لكن بلوخين استبعد احتمال حدوث اختراقات نتيجة للمحادثات الروسية الغربية. وأوضح أن «الولايات المتحدة ودول الناتو تنظر إلى المطالب الروسية على أنها إنذار، كما أنها لم تنفق مئات مليارات الدولارات على البنية التحتية العسكرية، ولم تزرع أنظمة معادية لروسيا في محيطها، ولم تفرض عقوبات اقتصادية على موسكو، حتى تعدل عن هذه السياسات».

كما لا يستبعد بلوخين احتمال حصول روسيا على ضمانات بعدم انضمام أوكرانيا إلى «الناتو». وقال: «لا يريد الغرب منح عضوية الناتو لأوكرانيا، حيث إن ذلك سيكلف مبالغ طائلة ستتكبدها جيوب دافعي الضرائب الأميركيين، وسيزيد من خطر المواجهة المباشر مع روسيا. فتفضل الولايات المتحدة التعاون مع كييف وفق معادلة «الشراكة بلا التزامات»، ومنحها بعض «الصدقات» بين الحين والآخر».

> الاستقرار الاستراتيجي
> اعتبر الخبير في مركز بحوث قضايا الأمن التابع لأكاديمية العلوم الروسية، قسطنطين بلوخين، في حديث لـ«العربي الجديد»، حول تأثير انتخاب الرئيس الأميركي، جو بايدن، على قضايا الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا أنه «لا ينبغي التوهم بأن بايدن «حمامة سلام» تواجه الاستبلشمنت الأميركي. ولكن الديمقراطيين يتوخون درجة عالية من المسؤولية في قضايا الاستقرار الاستراتيجي».

> طالب بلينكن روسيا بالتراجع عن عدائيتها حيال أوكرانيا

> فاليايف: عقد المفاوضات قد يساعد في تخفيف التوتر

منع انتشار الأسلحة النووية

لم يستبعد المحلل السياسي في صندوق «الدبلوماسية الشعبية» المعني بتطوير مؤسسات المجتمع المدني، يفغيني فاليايف، في حديث مع «العربي الجديد»، احتمال التقدم في المحادثات الروسية الأميركية حول منع انتشار الأسلحة النووية. وأشار إلى أنه «يمكن لروسيا والولايات المتحدة أن توقعا على نسخة جديدة من اتفاقية الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى التي انسحب منها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب».

للحديث تتمة...

آمال وأوهام تونسية

وليد التليلي

أحمد نجيب الشابي، مناضل تونسي، لا يجادل أحدٌ في كفاحه في الأيام الحالكة قبل الثورة وبعدها. وجّه الشابي، منذ أيام، رسالة مفتوحة إلى التونسيين، دعاهم فيها «من كل الأطياف، ألا يتركوا القضاة وحدهم في وجه العاصفة، فهم نيابة عنا يذودون عن الوطن». ناشد الشابي التونسيين «أن ينسوا انتماءاتهم وصفاتهم المختلفة، وأن يرتقوا إلى مستوى اللحظة التي هي لحظة تونسية بامتياز، لا فرق فيها بين الصحافي والمحامي أو النقابي والسياسي أو المهندس والطبيب، فكلهم تونسيون وكلهم معنيون بمستقبل الحرية والديمقراطية، مكسبنا الأكبر بعد الاستقلال».

وتبدو معركة القضاء في تونس أهم المعارك حالياً، وقد تكون مُحددة للمرحلة المقبلة برمتها، ولكنها لن تكون آخرها، فتطور الصراع الذي بَنَتْه عملية اعتقال القيادي في النهضة نور الدين البحيري يؤكد أن الأمور قد تتحول من منطقة الصراع السياسي الذي يُحترم ولو شكلاً بعض القواعد، إلى منطقة أخرى إذا فقد النظام أعصابه وارتبك ولم يجد من الآليات غير استعمال منطق قوة الدولة. الانقسام في تونس لا يخفى على أحد. وما بدأ في السنوات الأخيرة على أنه نضج ديمقراطي يتوسع بين مختلف الفئات، لم يكن في نهاية الأمر إلا وهماً وسراباً بالنظر إلى كمية الحقد والعمى السياسي التي تجعل أحزاباً وشخصيات سياسية ترضى الخراب العام من أجل أن يسقط عدوها أو منافسها السياسي.

ورغم ذلك، لا يزال في البلاد من يتشبث بالتجربة، وديمقراطيون حقيقيون يدافعون بأجسادهم الضعيفة من أجل حرية غيرهم. وعندما تنظر إلى عز الدين الحزقي، شيخ البساريين بسنوات الـ78 مضرباً عن الطعام، أو تقرأ مواقف حمة الهمامي المبدئية تتأكد أن ليس كل اليسار مريضاً.

وعندما ترى أحمد نجيب الشابي من فوق سنواته الـ77 مرابطاً أمام مستشفى في بنزرت يدافع عن خصم سياسي هو نور الدين البحيري، ويدعو إلى الوحدة، تتأكد أنها بلاد لن تضيع وأن قدرها كما قال الشابي هو الحوار، وأن ما يحدث الآن هو إهدار لوقت بلد منهك وشعب ضعيف. كما تتيقن أن الثمن الذي سيُدفع سيكون باهظاً. لكن الكارثة أن كثيرين منا لا يهمهم ذلك في سبيل أوهام التوصل إلى بلد خال من منافسيهم يحكمون فيه وحدهم. يصوّر هؤلاء أنه إذا أزيح أعداؤهم من المشهد (لا أحد يقول كيف سيتم ذلك بسجنهم جميعاً في الصحراء أو نفيهم من البلاد) فستتحول البلاد معهم إلى جنة بلا فساد ولا رشوة ولا ظلم ولا محسوبية ولا نفاق ولا... لأن الشياطين كلهم رحلوا ولم يبق إلا الملائكة.

تقرير

عين تركيا على كازاخستان: المصالح الاقتصادية وروسيا

اسطنبول ـ **جابر عمر**

يسود الهدوء الحذر في كازاخستان تزامناً مع إعلان السلطات، أمس الأحد، أنها أعادت الاستقرار في أنحاء البلاد، فيما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن وزارة الصحة في كازاخستان أن 164، شخصاً قتلوا، في أسبوع من الاحتجاجات. كما تم اعتقال 5800 شخص لصلتهم بالاضطرابات، بينهم «عدد كبير» من الرعايا الأجانب. وفي حين أعلن قائد قوات الإنزال الجوي الروسية أندريه سيردوكوف، أمس الأحد، «اكتمال نشر القوات التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في كازاخستان»، مشيراً إلى أن «مهام هذه القوات ستستمر لحين استقرار الوضع» في البلاد، أفاد مكتب الرئاسة الكازاخية بأن هذه القوات «تحرس منشآت استراتيجية». وعلى عكس الولايات المتحدة التي طلبت توضيحات من كازاخستان بشأن الدوافع وراء طلب تدخل القوات المسلحة الروسية، فإن تركيا تراقب بحذر التطورات في هذا البلد وتوسع النفوذ الروسي.

وكشفت تركيا بشكل رسمي وسريع ومباشر عن موقفها من التطورات المتسارعة في كازاخستان، حيث دعت لحل الأزمة المتصاعدة بين النظام والشعب بطرق سلمية، وبأسرع وقت. والدعوة التركية مدفوعة برغبتها في منع التدخلات الخارجية في البلاد، إلى جانب المحافظة على العلاقات والمصالح الاقتصادية بين البلدين، ومحاولة تفعيل منظمة الدول التركية، التي تعتبر أنقرة رائدتها والدافعة لها، وتعتبر كازاخستان حجر أساس فيها.

وأعرب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، خلال اجتماع لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم في أنطاليا أمس الأحد، عن أمل بلاده في إحلال الاستقرار والسلام في كازاخستان بأسرع وقت. وأوضح أن تركيا ومنظمة الدول التركية «ستقدم كافة أشكال الدعم لتحقيق ذلك». بدوره بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الخميس الماضي، مع زعماء الدول الأعضاء في منظمة الدول التركية، التطورات الجارية في كازاخستان. وتضم المنظمة تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان، إلى جانب المجر وتركمانستان اللتين تحملان صفة مراقب.

وأجرى أردوغان محادثات هاتفية مع كل من نظرائه في كازاخستان قاسم جومرت توكاييف، وأذربيجان إلهام علييف،

> أعلن جاووش أوغلو تقديم الدعم لكازاخستان لتحقيق الاستقرار

وقيرغيزيا صدر جباروف، وأوزبكستان شوكت ميرضيائيف. واعرب عن تضامن تركيا مع كازاخستان، وأن بلاده مستعدة لمشاركة كازاخستان كل أشكال معرفتها وخبرتها التقنية إذا لزم الأمر. كما بعقد وزراء خارجية منظمة الدول التركية اجتماعاً افتراضياً طارئاً غداً الثلاثاء، لبحث التطورات في كازاخستان، التي تخشى تركيا أن يكون لها ارتدادات سلبية على مخططاتها في آسيا الوسطى والقوقاز. ويأتي ذلك بعد أن لجأت كازاخستان إلى طلب المساعدة سريعاً من روسيا. وعلى الرغم من أن العلاقات التركية مع كازاخستان، ومصالح تركيا في آسيا تبدو راسخة، إلا أن أنقرة تتوجس من تداعيات التطورات في نور سلطان، وبشكل خاص تعزيز موسكو لنفوذها أكثر.

وتعتبر كازاخستان الدولة الأبرز في منظمة الدول التركية التي ترعاها أنقرة، وذلك لاتساعها وغناها، حيث يبلغ حجم التجارة بين البلدين قرابة 4 مليارات دولار. ورغم أن أنقرة تسعى لأداء دور في حل الأزمة الحاصلة، لكن مراقبين يستبعدون أن يكون لتركيا تأثيرات كبيرة بسبب التدخل الروسي السريع من جهة، ولبعدها الجغرافي من جهة ثانية، ولرغبتها باستقرار الأمور بسبب المصالح الاقتصادية من جهة ثالثة.

وقال الباحث بالشأن التركي والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو، لـ«العربي الجديد»، إن «تركيا تراقب عن كثب تطورات الأوضاع في كازاخستان، لكن بقلق خاص. لذا جاءت التصريحات من رأس الهرم التركي، أردوغان، سريعة لمتابعة مجريات الأحداث هناك، بعدما أعرب عن أمله في أن يتم تشكيل حكومة جديدة في كازاخستان، وإنهاء التوتر بأسرع وقت ممكن».

واعتبر عودة أوغلو أن «مسارعة تركيا لدعوة وزراء خارجية منظمة الدول التركية للاجتماع بشكل طارئ، بالتزامن أيضاً مع إرسال روسيا قوات من الجيش إلى كازاخستان لدعم السلطات هناك، إشارة واضحة إلى التنافس التركي الروسي المتعاظم مؤخراً في آسيا الوسطى، حيث تسعى أنقرة إلى اقتناص أي فرصة من أجل تعزيز حضورها في تلك المنطقة التي تحظى بنفوذ روسي قوي».

وأشار إلى أنه «حتى اللحظة يمكن وصف الموقف التركي بالمتزن، ويميل بشكل كامل لصالح السلطة الحاكمة في البلاد، على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي بين البلدين. لكن الأسباب السياسية والاقتصادية لعبت دوراً كبيراً في توطيد العلاقات بين البلدين خلال السنوات الماضية». وقال: «لا أعتقد أن الدعم التركي سيتجاوز هذا السقف، بسبب التدخل الروسي القوي والسريع».

من ناحيته، قال الكاتب والمحلل السياسي فراس رضوان أوغلو، لـ«العربي الجديد»، إن «الموقف التركي هو موقف المترقب والحذر. وكان هذا واضحاً من خلال بيان الخارجية الذي اتصف بالحيادية نوعاً ما، وطالب الأطراف بالتهدئة». واعتبر أن هذا الأمر «دليل على أن هناك خلافاً سياسياً داخلياً في كازاخستان. ولا ننسى أن كازاخستان عضو رئيس في رابطة الدول التركية، ومن هنا يمكن فهم الموقف المترقب، وفي الوسط، دون إظهار ميول لأي طرف». وأضاف أن «التوازنات السياسية هناك دقيقة، لكنها لصالح روسيا بشكل عام. ولا تستطيع تركيا أن تنافس روسيا هناك في الوقت الحالي، خصوصاً أن روسيا تعتبر أن الغرب يحاصرها من أوكرانيا، وقبلها في بيلاروسيا، والآن في كازاخستان».

متابعة

قمع احتجاجات السودان... و«المهنيين» يجدد لاءاته

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

ما زال القمع هو السمة البارزة للسلطات السودانية في مواجهة المحتجّين، فيما تعرضت جهود الأمم المتحدة لإطلاق «مشاورات أولية» بين المدنيين والعسكريين، بهدف حل الأزمة وإنقاذ الانتقال الديمقراطي، لانتكاسة، مع تأكيد تجمّع المهنيين السودانيين رفضه «الدفع باتجاه التطبيع مع المجلس العسكري الانقلابي» وتمسكه بإسقاطه ومحاكمة أعضائه على «مجازرهم بحق الشعب».

ولم تكد تنطلق في الخرطوم وعدد من المدن السودانية تظاهرات «مليونية الشهداء»، أمس الأحد، لإسقاط الانقلاب العسكري وإعادة الحكم المدني، حتى قمعتها قوات الأمن السودانية بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. وكان الآلاف قد تجمعوا عند محطة باشدار، جنوبي الخرطوم، وتوجهوا نحو القصر الرئاسي، لكن قوات مكافحة الشغب تصدت لهم عند مدخل شارع القصر في منطقة السكة الحديد، وأطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع بكثافة والقنابل الصوتية، لتبدأ مواجهة بين الطرفين، استخدم فيها المتظاهرون، الذين هتفوا «الشعب يريد إسقاط النظام»، الحجارة وإعادة عبوات الغاز المسيل للدموع تجاه الشرطة.

وفي أم درمان، تجمع الآلاف بالقرب من منزل الزعيم إسماعيل الأزهري، كما تجمع الآلاف في مدينة الخرطوم بحري عند تقاطع المؤسسة. وكانت السلطات الأمنية السودانية قد فرضت إجراءات مشددة قبل ساعات من انطلاق «مليونية الشهداء» ضد الانقلاب العسكري لقائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقامت السلطات بإغلاق 3 من الجسور التي تربط بين وسط الخرطوم ومدينتي أم درمان والخرطوم بحري، بالإضافة إلى عدد من الطرق الرئيسية، منها الطرق المؤدية إلى محيط قيادة الجيش السوداني، وشوارع الجامعة، والجمهورية والنيل. ونشرت وحدات من الشرطة في منطقة وسط الخرطوم، وذلك بعد وصول تعزيزات من الولايات القريبة.

وأعلنت لجنة أطباء السودان المركزية، أمس الأحد، وفاة شاب بعمر 17 عاماً، متأثراً بإصابة خلال مشاركته في تظاهرات أم درمان الخميس الماضي ضد الانقلاب العسكري. وأشارت اللجنة، في بيان، إلى أن «حصيلة الشهداء الذين حصدتهم آلة الانقلاب ارتفعت إلى 61 شهيداً».

وانضم أطباء السودان إلى المتظاهرين لـ«الاحتجاج على اقتحام قوات الأمن المستشفيات وإعاقة وصول المصابين إليها، رفضه دعوة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان فولكر بيرتس، السامية لحقوق الإنسان بالخرطوم، لتسليم مذكرة توضح حجم انتهاكات سلطات الانقلاب ضد المواطنين العزل، وضد الكوادر الطبية والاعتداءات المتكررة على المرافق الصحية، ومنع المصابين من الوصول إلى المستشفيات. وهتف الأطباء ضد قادة الانقلاب العسكري. ورددوا شعار «الشعب أقوى والردة مستحيلة، وقائل الروح وين بتروح». ورفعوا لافتات باسم «الجيش الأبيض» (الأطباء) تطالب بسقوط الانقلاب العسكري.

وفي مدينة الدبة، شمالي السودان، نظم مزارعو المنطقة وقفة احتجاجية على الطريق الرابط بين الخرطوم ومناطق شمال السودان، للضغط على السلطات الانقلابية للتراجع عن قرارها زيادة تعرفة الكهرباء على المشاريع الزراعية.

إلى ذلك، أعلن تجمّع المهنيين السودانيين رفضه دعوة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان فولكر بيرتس، لإجراء مشاورات لحوار سياسي بين أصحاب المصلحة السودانيين. وقال التجمع، في بيان أمس الأحد، إن «الدعوة الأممية تسعى للدفع تجاه التطبيع مع مجرمي المجلس العسكري الانقلابي وسلطتهم الفاشية». وأضاف أن «الشعب أعلن بوضوح أن الطريق لحل الأزمة السودانية يبدأ بإسقاط المجلس العسكري الانقلابي بشكل تام، وتقديم عضويته للعدالة الناجزة على ما اقترفوه من مذابح ومجازر بحق الشعب المسالم الأعزل في محاكم خاصة».

وذكر تجمع المهنيين السودانيين أن «تحركات بيرتس منذ فترة مثيرة للجدل، ومفارقة للمهام الموكلة للبعثة التي يقودها، وأنه سعى سابقاً لتثبيت وحشد الدعم لاتفاق الخنوع الانقلابي بين السفاح البرهان والدكتور عبد الله حمدوك، وباءت مساعيه بالفشل الذريع ودحر الشعب الثائر الاتفاق وعزاه كمحاولة للشرعنة وتعضيد انقلاب 25 أكتوبر». وأكد بيان التجمّع أن «ممارسات فولكر تخالف أسس ورسالة المنظمة الدولية في دعم تطلعات الشعوب في الحرية والسلم والعيش الكريم»، مضيفاً: «حريّ به الآن الاستماع جيداً لأهداف شعبنا الأبي وقواه الثورية في الحكم الوطني المدني الكامل وهزيمة آخر معاقل الشمولية». وأكد «تمسكه بالآليات المعلنة من قبل القوى الثورية الحية: لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية. وتبنيه القاطع للأدوات المتنوعة في المقاومة السلمية حتى انتزاع سلطة الشعب المدنية الخالصة، وتأسيسها على الشرعية الثورية، والتي تتيح العدل المؤدوب لتفكيك الشمولية وسيطرة الطفيليين على موارد البلاد الغنية، وإرساء دعائم التحول المدني الديمقراطي، وبناء سودان الحرية والسلام والعدالة».

متظاهرون ضد الانقلاب في الخرطوم أمس (فرانس برس)

مرور الكرام

الإفلات من بين أنياب الوطن

وائل قنديل

وصول الناشط السياسي المصري من أصل فلسطيني، رامي شعث، إلى فرنسا، بعد ترحيله من السجون المصرية مجرداً من جنسية البلد الذي ولد وعاش فيه، هي مناسبة للحزن وإعلان الحداد على أوطان توحشت على أبنائها واستكانت لأعدائها. ولا أظنها مناسبة سعيدة، تستحق التهنئة والاحتفال بأي وجه من الوجوه، كونها تكرس لواقع مؤسف ومهين جديد يصبح فيه كل معارض حقيقي شخصاً منبوذاً مطروداً لا يستحق أن يكون مواطناً متمتعاً بجنسية بلده، بل أخشى أن تكون واقعة تجريد شعث من الجنسية مقابل منحه الحرية في المنفى تأسيساً لمنطق جديد حيال آلاف الحالات المماثلة في السجون المصرية منذ عام 2013.

فور الإعلان عن بيان من أسرة رامي شعث عن خروجه من مصر، بلا جنسية، ومنها إلى العاصمة الأردنية، متوجهاً إلى فرنسا للاستقرار مع زوجته الفرنسية، بدأت الاحتفالات والتهاني داخل أوساط حقوقية وسياسية مصرية، بين من يرى في الإفلات من بين براثن السلطة إنجازاً وانتصاراً، ومن يرفق تهنئته ومباركته بتمني المصير ذاته للبقية الغفيرة من المحبوسين.

تخيل لو أن النظام اعتمد هذا النهج وكرر تجربة رامي شعث مع غيره من سجناء الرأي والموقف الذين يهم أمرهم حكومات تمارس ضغوطاً على النظام المصري، كما فعل إيمانويل ماكرون مع شعث، فماذا سيكون مصير النخبة السياسية المصرية، في ظل هذا التجريف المدروس للتربة المصرية بحيث لا تبقى فيها أية احتمالات لكي تنبت فيها معارضة؟

الشاهد أن ما كان يصنف جرائم ضد الإنسانية، تستوجب الإدانة والتنديد، في بدايات انقلاب عبد الفتاح السيسي، صار الآن حلولاً دبلوماسية وتفاهمات دولية تقرّ بأحقية السلطة في إسقاط الجنسية عن معارضيها، وتستقبل بالتصفيق والتهنئة من جانب بعض المعارضين الذين استكانوا للعجز وقلة الحيلة، من دون أن يجرؤ أحد على المواجهة، ولو حتى بدعوى قضائية ضد سياسة الترانسفير المخالفة للدساتير المصرية المتعاقبة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

حين نجح انقلاب السيسي في صيف 2013 انطلق نظامه يحرق ويدمر ويقصي في رعونة انتقامية مفرطة، لم تدع فرصة لوجود الصوت الآخر. وكما هو ثابت وموثق تاريخياً فإن الخصوم الواضحين في رفضهم للانقلاب من حيث المبدأ تمت تصفيتهم بأعمال القتل المباشر، بمذابح، وبأحكام الإعدام الجماعية التي وضعت مصر في مقدمة قائمة الدول الأكثر إصداراً لأحكام الإعدام ضد معارضي النظام السياسي.

ومن بقي منهم على قيد الحياة في السجون لا يأتي على ذكره أحد، ولا يكون حاضراً في أية تفاهمات أو صفقات دولية، تقوم على تلبية حاجات النظام المصري من أدوات القمع، في مقابل تحرير بعض الرمائن الجدد، المطلوبين بالاسم لدى دوائر غربية، بل إن الأصوات التي كانت قد وقفت أوضاعها في ظل السلطة الباطشة، لكنها جرى وصفها أو وصمها بأنها أكثر تعقلاً وأقل شراسة في المنظومة الجديدة، فقد تحولت بعد وقت قصير إلى مجموعة من الأعداء والخصوم، أو بالحد الأدنى اتهمت بأنها طابور خامس يشكّل خطراً على الحكم الجديد، فتمت تصفية هذه الأصوات، واحداً وراء الآخر، ثم مطاردتها، حتى استقرت في المنفى، والنماذج عديدة... وشيئاً فشيئاً تكونت حالة من الاعتياد على التوحش، من دون أية رغبة في المقاومة، حتى وصلنا إلى هذه الحالة من اليؤس الكامل، صرنا معها، ونحن نستعد لاستقبال ذكرى ثورة الحرية والكرامة الإنسانية، نعتبر الإفلات من بين أنياب الوطن مناسبة سعيدة تستحق التهنئة، غير عابئين بأن الوطن قد غرس مخالبه واقتلع جنسيتنا من جذورها.

رغم طرد الحوثيين من محافظة شبوة اليمنية بعد استعادة السيطرة على مديريات عسيلان وبيحان وعين، خلال زمن قياسي، إلا أن ذلك لا يدو كافياً لاستقرار المحافظة، إذ تهدد الخلافات الكامنة بين مختلف الفصائل والقوات المقاتلة للحوثيين هناك، أمن شبوة

شبوة اليمنية

تقهقر الحوثيين وخلافات كامنة بين خصوم الأمس

شبوة ـ **هناء عبدربه**

لا تزال محافظة شبوة اليمنية تتصدر المشهد السياسي والعسكري منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وقد تركزت الأنظار عليها، خصوصاً بعد استكمال طرد الحوثيين من المديريات الثلاث التي كانوا يسيطرون عليها في المحافظة، وهي بيحان وعسيلان وعين، التي أعلن عن إخراج الحوثيين منها أمس الأحد. وجاءت هذه التطورات العسكرية بعد تحولات سياسية أفضت إلى تعيين البرلماني عوض محمد العولقي محافظاً، عقب ضغوط قادتها السعودية والإمارات على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في هذا الإطار، وسط مخاوف اليوم بشأن ما إذا كانت المحافظة ستتمتع فعلاً بالاستقرار، خصوصاً في ظل الخلافات الكامنة بين المكونات الموجودة فيها. ومنذ مطلع العام الحالي، بدأ التحالف الذي تقوده السعودية بالتحضير لعملية عسكرية واسعة لتحرير مديريات عسيلان وبيحان وعين التي سقطت في قبضة الحوثيين مطلع سبتمبر/أيلول الماضي، بعد الدفع بألوية العمالقة السلفية القادمة من الساحل الغربي. وبالفعل، انطلقت المعركة بعد خمسة أيام من دخول قوات العمالقة القادمة بأمر رئاسي من الساحل الغربي لتحرير المديريات الثلاث، وبعد يومين فقط من قرار إقالة المحافظ السابق، محمد صالح بن عديو، في 26 ديسمبر/كانون الأول الماضي. لكن الحوثيين قاموا برد استباقي على أي تهديد يشكل خطراً على وجودهم في مديريات شبوة النفطية. وأطلق الحوثيون، صاروخاً بالستياً على مطار عتق، مركز شبوة، في 28 ديسمبر الماضي، في اليوم ذاته الذي قدمت فيه الوية العمالقة، ثم استمرت الجماعة بإرسال الصواريخ لمعسكر «خومة» في مديرية مرخة، وهو معسكر تابع للتحالف العربي، وسقط نتيجة ذلك العديد من القتلى والجرحى.

> حظيت معركة شبوة بإسناد غير مسبوق من مقاتلات التحالف
>
> يعمل «المجلس الانتقالي» على تغذية النعرات في شبوة

ومع بدء المعركة بشكل رسمي، بإسناد لافت من مقاتلات التحالف التي استهدفت خطوط الإمداد الحوثية، شنّت القوات الموالية للحكومة هجمات من عدة محاور وضعت فيها الحوثيين في مواجهة مباشرة. وعلى الرغم من نجاح الضربات الجوية في تفتيت قوة الحوثيين، إلا أن بعضها استهدف منازل المواطنين وأراضيهم الزراعية، ما أثار الاستغراب بين الأهالي بشأن دقة هذه الضربات، التي تزامنت أيضاً مع قصف صاروخي للحوثيين على أحياء سكنية.

وبعد تحرير مديرية عسيلان، كانت الوية العمالقة تحرز مكاسب جديدة، إذ أعلنت، مساء يوم الجمعة الماضي، تحرير مديرية بيحان، قبل أن يتم الإعلان أمس الأحد، عن تحرير مديرية عين، والتي كانت تعد آخر معاقل الجماعة في محافظة شبوة النفطية. وكان يعتقد بأن جماعة الحوثيين لن تفرط في مديرية عين بسهولة، نظراً لكونها خط الدفاع الرئيسي عن مديريات مأرب الجنوبية، ولذلك، لجأت الوية العمالقة إلى عملية التفاف لخنق الميليشيات الحوثية وطردها من المديرية من دون خسائر مكلفة، وحتى اللحظة، أكدت مصادر عسكرية وطبية («العربي الجديد»)، سقوط 50 قتيلاً من ضباط وجنود الوية العمالقة والجيش، على رأسهم قائد اللواء الثالث عمالقة، مجدي الردفاني، وقائد أركان حرب اللواء الثاني سميح جرادة. كما علمت «العربي الجديد» أنه تم نقل قتلى إلى عدن مباشرة من دون معرفة عددهم. وبحسب المصادر، فإن حصيلة الضحايا تشمل أيضاً إصابة 420 آخرين، ممن استقبلتهم المرافق الصحية فقط.

وتقدمت ألوية العمالقة إلى مركز مديرية نعمان ومنطقة عقبة القندع (عبارة عن سلسلة جبلية تطل بشكل مباشر على مركز مديرية نعمان، وعلى مناطق عدة في مديرية بيحان)، التي تربط بيحان في محافظ البيضاء بهدف تأمين بيحان، وذلك لتطويق الحوثيين من جهتي عقبة القندع والساق من البيضاء. ووفقاً لخبراء، تعد السلاسل الجبلية في البيضاء، منطقة دفاع وتأمين لمحافظة شبوة ومحافظات جنوبية وشمالية أخرى، وبالتالي، فإن تحرير مديريات شبوة الثلاث لن يكون ذا معنى إذا لم تتم استعادة السيطرة على البيضاء أو على الأقل مديرياتها المشرفة على محافظات الجنوب.

وفي الميدان، قال الباحث السياسي المنحدر من شبوة، داود لغفو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن بيحان تقع تحت سلسلة جبلية تتبع مديريات في محافظة البيضاء، وبدون السيطرة على البيضاء في العملية الحالية، فلا جدوى من تحرير بيحان. وفي ظل المخاوف من توقف المعركة في حدود شبوة فقط، توقع لغفو أن "تواصل الوية العمالقة تقدمها باتجاه مديريتي ناطع وني نعمان بمحافظة البيضاء، لتأمين مديرية بيحان أولاً، ثم مواصلة التقدم باتجاه مدينة البيضاء، عاصمة المحافظة، لتحرير العمق الديني للمجتمع السني هناك من القبضة الحوثية، خصوصاً أن الحاضنة الشعبية في البيضاء ترفض وجود مليشيات الحوثيين".

الكلفة الإنسانية للمعارك

وتعيش مديريات بيحان وعسيلان وعين ظروفاً إنسانية في غاية السوء بعد قطع الحوثيين للخطوط التي تربط هذه المديريات بمدينة عتق، وتفخيخها بالمتفجرات والألغام الأرضية، لمنع القوات الحكومية والوية العمالقة من التقدم. وتضاعفت المعاناة لدى جرحى الحرب، كون مستشفيات بيحان غير قادرة على تقديم خدماتها لهذا العدد الكبير من الجرحى، أو حفظ جثث القتلى خلال المعركة، مما يفرض نقل الجرحى لمدينة عتق، التي تبعد عن بيحان مسافة ثلاث ساعات.

ووفقاً لمصادر محلية تحدثت لـ«العربي الجديد»، فقد تعرضت منازل المواطنين لقصف صاروخي من قبل الحوثيين، وآخر عمليات القصف هذه طاولت منزل المدير العام لمديرية عسيلان العقيد ناصر القصيح الحارثي، ما أدى إلى مقتل طفل، فضلاً عن غارات خاطئة لمقاتلات التحالف، إضافة إلى ذلك، اشتكى بعض المواطنين من عمليات نهب في عسيلان بعد استعادتها من الحوثيين، وطاولت هذه العمليات عدداً من المنازل التي تقع في قلب المواجهات العسكرية. وعلى ضوء ذلك، ناشد المواطنون المحافظ عوض محمد العولقي، تشكيل لجنة لتحقيق في الأحداث التي جرت بأسرع وقت.

توتّر وخلافات كامنة

أجبرت ظروف المرحلة، القوى والمكونات العسكرية والسياسية الموجودة في شبوة، على تجاوز خلافات المرحلة الماضية والتوحد ضد عدو واحد ورئيسي هو جماعة الحوثيين.

وعلى الرغم من نجاح محافظ شبوة الجديد الذي جاء بضغط سعودي إماراتي، في احتواء الخلافات، بعد إعلانه عدم الشروع في أي خطوات انتقامية ضد القوات الموالية للحكومة الشرعية والمحافظ السابق محمد صالح بن عديو، إلا أنّ الخلافات الكامنة لا تزال تشكل تهديداً لاستقرار شبوة، حتى بعد تأمين مديرياتها الغربية بالكامل وتوقف المعركة.

ويعمل «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً والناشطون الموالون له على تغذية النعرات، من خلال إلغاء أي دور للقوات الحكومية أو رجال القبائل في المعركة.

كما يعمل المجلس على استقطاب جناح واسع من الوية العمالقة السلفية إلى صفوفه، وإقناعها بتغيير مسماها إلى «الوية العمالقة الجنوبية»، بعد أن ظلت تقاتل طيلة السنوات الماضية باعتبارها الوية قوات خاصة بالساحل الغربي.

وفيما تتعمد وسائل إعلام انفصالية تسويق العلم الخاص بالمجلس الانتقالي في مسرح المعركة، وتشويه علم الجمهورية اليمنية من خلال تمزيقه أو الدوس عليه، لجأت فصائل من الوية العمالقة إلى رفع العلم الوحدوي، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور أزمة جانبية تؤثر على مسار المعركة الرئيسية. وخلافاً للمشاكل الكامنة داخل فصائل القوات، والتي قد تؤثر على الهدف التالي؛ سواء بمواصلة المعركة نحو البيضاء ومأرب أو الاكتفاء بتحرير الأراضي الواقعة في نطاق محافظات الجنوب فقط، تبرز أزمة القوى الأمنية التي ستتولى تأمين المناطق التي تم تحريرها. والسؤال هنا: هل سيتم السماح لقوات الأمن الخاصة والشرطة الموالية للحكومة بمواصلة مهامها، أم سيتم إسناد المهمة لقوات النخبة الشبوانية المدعومة إماراتياً والتي تم تغيير مسماها إلى «قوات دفاع شبوة».

قوات موالية للحكومة في بيحان بمحافظة شبوة (عبد الله الفادحي/فرانس برس)

قيادة قوات النخبة الشبوانية تبدو هي الأخرى من الأزمات الكامنة داخل شبوة. ومطلع الأسبوع الماضي، احتدمت وتيرة الخلافات بين الوية النخبة الشبوانية والقيادة الإماراتية المشرفة عليها، بعد تعيين الضابط في النخبة أحمد محسن السليماني العولقي، لقيادة جبهة مرخة غربي العاصمة عتق. وقد شكّل السليماني العولقي بعد تعيينه أخيراً كقائد لجبهة مرخة، ممثلاً النخبة، مجموعة من كل الألوية، لكن تشكيله قوبل بالرفض وبالتعنت من قبل الألوية الأخرى. وطالبت الألوية المعترضة، أن يكون قائدها «سواحلي»، أي من الساحل وليس من قبيلة العوالق. ولقي ذلك ردة فعل كادت تصل لاشتباكات بين أفراد النخبة الشبوانية داخل ميناء بلحاف الاستراتيجي في شبوة.

تقرير

غزة خارج سباق الانتخابات المحلية بفعل الخلاف السياسي

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تُحرم غزة مجدداً من إجراء الانتخابات الخاصة بالمجالس والهيئات المحلية، نتيجة للانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وعدم التوافق على إجراء الانتخابات مسبقاً، والاختلاف على الشكل والطريقة التي ستجرى بها. وفتحت لجنة الانتخابات المركزية، أول من أمس السبت، مرحلة التسجيل والنشر والاعتراض للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في جميع محافظات الضفة الغربية المحتلة، فيما لم تفتح المراكز في غزة في ظل عدم القدرة على إجراء الانتخابات فيها حالياً.

وأجريت الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة أعوام 2012 و2017 و2021، فيما لم تجر خلال هذه السنوات أي انتخابات في القطاع. وكانت آخر انتخابات للمجالس والهيئات البلدية جرت في غزة في 2005. وتعتبر الانتخابات التشريعية في 2006 المرة الأخيرة التي شارك بها ناخبو القطاع.

ومطلع يناير/كانون الثاني الحالي، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنها تلقت رداً مكتوباً من حركة حماس، بشأن إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في القطاع، المقررة في 26 مارس/ آذار المقبل. وبحسب اللجنة فقد تضمنت الرسالة بعض الأمور السياسية، التي رأت «حماس» أنها ضرورية لموافقتها على الانتخابات المحلية. وتتمثل في ضمانات خطية بإجراء الانتخابات كما هو مقرر، وأخرى تتعلق بقانون الانتخابات، وإلغاء تشكيل محكمة قضايا الانتخابات. ورأت اللجنة أنها مطالب تتطلب الحوار مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح. أما «حماس» فترى أن مطالبها ضرورية، بعد تجربة إلغاء الانتخابات التشريعية، التي كانت مقررة في 22 مايو/ أيار الماضي، بقرار من عباس، بسبب الرفض الإسرائيلي لإجرائها في القدس المحتلة، وهو ما اعتبرته الحركة في حينه ذريعة للتهرب من العملية الانتخابية. وفي أعقاب تأجيل الانتخابات، والحرب الأخيرة على غزة، تجمدت الحوارات بين «حماس» و«فتح»، وتعطل قطار المصالحة الفلسطينية نظراً لاختلاف الكبير في الرؤى والبرامج السياسية. في المقابل، يبرز رأي فلسطيني ثالث يؤكد ضرورة إجراء الانتخابات المحلية كمدخل للضغط على عباس، من أجل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ومن أجل تجديد شرعية المجالس البلدية العاملة في القطاع. ويتم اختيار المجالس البلدية في القطاع من قبل حكومة غزة، التي تديرها حركة حماس، حيث لا تخضع هذه المجالس لمرقابة الشعبية، أو الاختيار من قبل المستفيدين من خدماتها، وهو ما يدفع الكثيرين للمطالبة بفتح باب الانتخابات.

وأوضح الناطق باسم لجنة الانتخابات المركزية فريد طعم الله أنه كان من المقرر أن تشمل المرحلة الثانية من الانتخابات 25 هيئة محلية وبلدية في القطاع، غير أن اللجنة لم تفتح مراكزها في غزة في ضوء رسالة «حماس» الأخيرة. وقال طعم الله، لـ«العربي الجديد»، إن رد الحركة جاء متأخراً، إذ إنه جاء في الوقت الذي تمت فيه الدعوة لإجراء الانتخابات المحلية في سبتمبر/ أيلول الماضي، وهو الأمر الذي يصعب على اللجنة التحرك في ضوء ضيق الوقت.

ولم تعلن لجنة الانتخابات بصورة رسمية عدم شمول غزة في الانتخابات المحلية، إذ أحالت رد «حماس» إلى الحكومة، برئاسة محمد اشتية، لأخذ قرارها في الموضوع، باعتبارها الجهة التي دعت للانتخابات. وبحسب طعم الله فإنهم لا يمانعون إجراء الانتخابات في غزة كمرحلة ثالثة ومستقلة، إذا توافقت جميع الأطراف على هذا الخيار. في موازاة ذلك، أكد عضو المكتب السياسي لـ«حماس» سهيل الهندي جهوزية حركته لإجراء الانتخابات الشاملة في الأراضي الفلسطينية، بما يشمل المجلس الوطني والمجلس التشريعي والرئاسة والبلديات والنقابات ومجالس الطلبة. وقال الهندي، لـ«العربي الجديد»، إن «ما يجري من انتخابات في المرحلة الحالية تابع من أهواء شخصية للرئيس الفلسطيني، ومجموعة متفردة بالقرار الفلسطيني، والأصل الذهاب نحو الانتخابات الشاملة في مختلف الأراضي الفلسطينية».

> تربط لجنة الانتخابات عدم فتح مراكزها في غزة برسالة حماس

وفقاً للقيادي في «حماس» فإن المطالب التي وضعتها حركته جاءت في ضوء التجارب السابقة، سواء إلغاء الانتخابات المحلية في العام 2016، أو إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 2021 بقرارات مفاجئة. وكانت «فتح» و«حماس» توافقتا، في العام 2016، على إجراء الانتخابات المحلية، قبل أن تلغى في اللحظات الأخيرة من عمر العملية الانتخابية، بقرار من محكمة العدل العليا في رام الله، بعد دعوى تطعن في شرعية محاكم البداية في القطاع.

من جهته قال رئيس المكتب الإعلامي في مفوضية التعبئة والتنظيم لحركة فتح منير الجاغوب إن إجراء انتخابات المحلية في القطاع كان من شأنه أن يشكل مدخلاً نحو إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال الفترة المقبلة. واعتبر الجاغوب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن رفض حركة حماس إجراء الانتخابات المحلية نابع من تخوفها لفقدان المجالس البلدية التي تسيطر عليها حالياً، عدا عن كون المطالب التي وضعتها الحركة «تعطيلية»، تهدف من ورائها لعرقلة إجراء الانتخابات في غزة.

جرت آخر انتخابات للمجالس البلدية بغزة في 2005 (Getty)

الحدث

الحلبوسي رئيساً للبرلمان العراقي

انطلاق معركة الكتلة الكبرى

بدأت عملياً، أمس، المعركة المبكرة بشأن الكتلة الكبرى في البرلمان العراقي، الذي افتتح أولى جلساته وسط فوضى ومشادات و تدافع

بغداد ـ **العربي الجديد**

حالة من الفوضى والهرج والمرج سادت الجلسة الأولى للبرلمان العراقي الخامس التي انعقدت أمس الأحد، وتم خلالها انتخاب محمد الحلبوسي لولاية ثانية في رئاسة مجلس النواب بعد تصويت 200 نائب لصالحه. وأججت الخلافات بين قوى «الإطار التنسيقي» (الحليف لإيران) و«التيار الصدري» خصوصاً، بشأن الكتلة الكبرى، التي يحق لها تشكيل الحكومة، التوتر تحت قبة البرلمان، الذي يبدو أنه انعكس على رئيس السن محمود المشهداني، الذي تم نقله إلى المستشفى، وسط تضارب المعلومات حول السبب الرئيسي لتوعكه. وتشير هذه الانطلاقة الرسمية لمعركة الكتلة الكبرى، إلى حجم التنافس والتنافر بين القوتين الشيعيتين المسيطرتين اليوم على المشهد؛ «الإطار التنسيقي» و«التيار الصدري»، وإلى الصراع المقبل حول شكل الحكومة؛ توافقية كما يريدها الأول أو أغلبية كما يريدها الثاني.

وتدحرجت الأحداث في البرلمان العراقي بشكل دراماتيكي أمس الأحد، والذي عقد أولى جلساته منذ الانتخابات التي أجريت في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وبدأت الجلسة التي تراسها بداية النائب الأكبر سناً محمود المشهداني (73 عاماً)، بقسم النواب الجدد اليمين الدستورية، ثم فُتح باب الترشح لمنصب رئاسة مجلس النواب الذي انحصر التنافس عليه بين رئيس تحالف «تقدّم» محمد الحلبوسي وعضو تحالف «عزم» محمود المشهداني، قبل أن تندلع مشادات عنيفة بين النواب وتسود الفوضى، بسبب خلافات بين «الإطار التنسيقي» و«التيار الصدري» على الكتلة البرلمانية الكبرى.

ومما زاد من تعقيد الأمر أن المشهداني نفسه، اعتل فجأة ونقلته سيارة إسعاف إلى المستشفى. وبينما اكتفى المكتب الإعلامي للبرلمان بالقول حول حالة المشهداني الصحية إنه يجري فحص ضغط دم، ذكرت وكالة «الأناضول» التركية، أن رئيس السن، تعرّض للاعتداء بالضرب من قبل أحد النواب الذي قالت إنه لم تتسن معرفة هويته. ولاحقاً ذكرت وسائل إعلام محلية بأن المشهداني عاد إلى البرلمان.

وكان المشهداني قرر قبل الحادث، رفع الجلسة مؤقتاً للتداول بعد مشادات كلامية واحتدام الجدل بين أعضاء «الإطار التنسيقي» و«التيار الصدري»، على خلفية تقديم كل طرف طلباً لاعتباره الكتلة الأكبر عدداً، والتي تتولى تسمية رئيس وزراء لتشكيل الحكومة. وقدم تحالف «الإطار التنسيقي»، وهو يضم قوى وفصائل شيعية، طلباً عبر النائب أحمد الأسدي، إلى المشهداني لاعتباره «الكتلة البرلمانية الأكبر عدداً»، وقال «الإطار التنسيقي» في هذا الطلب إنه يضم 88 نائباً من أصل 329. وكشف الأسدي، في تصريحات صحافية أن الكتلة الكبرى التي تقدموا بطلب لاعتمادها «متكونة من الإطار التنسيقي وبعض الكتل والنواب المستقلين».

وأثار تقديم هذا الطلب مشادات كلامية بين «الإطار التنسيقي» و«التيار الصدري»، الذي تقدم هو الآخر بطلب إلى رئيس البرلمان لاعتباره الكتلة الأكبر عدداً، من دون أن يعلن عدد النواب الذين جمعهم. وأكد نائب مقرب من التيار الصدري، لـ«العربي الجديد»، أن «رئيس البرلمان المنتخب سيشكّل لاحقاً لجنة لتدقيق الكتلة الكبرى، ليعلنها رسمياً». وأشار إلى أن «تقديم كل من الكتلتين طلبات باعتمادها ككتلة كبرى، سيفتح الباب أمام جدال سياسي وقانوني، لا يمكن أن يحسم من دون اللجوء إلى المحكمة الاتحادية للبت به»، مرجحاً «دخول البلاد بأزمة سياسية جديدة على إثر ذلك».

وحول ما جرى في الجلسة، قال النائب مثنى أمين من «الاتحاد الإسلامي الكردستاني» لوكالة «فرانس برس»: «بدأت الجلسة بشكل طبيعي برئاسة رئيس السن وتمت تأدية اليمين الدستورية». وأضاف «بعدها تقدم الإطار التنسيقي بطلب تثبيت كونهم الكتلة الكبرى، عندها طلب رئيس السن تدقيق هذه المعلومة، وحصلت مداخلات، وقام بعض النواب بالاعتداء عليه (المشهداني)». بدوره، أكد النائب رعد الدهلكي من تحالف «تقدّم» برئاسة الحلبوسي لـ«فرانس برس»، أن «مشادات حصلت ووقع تدافع بين الكتلة الصدرية والإطار التنسيقي حول أحقية أحدهما بأنه الكتلة الكبرى».

واستؤنفت الجلسة في وقت لاحق برئاسة كبير السن الاحتياطي الثاني، خالد الدراجي، من تحالف «عزم». وأعلن إثر ذلك ترشيح كل من محمد الحلبوسي ومحمود المشهداني، لرئاسة البرلمان، ليبدأ النواب بالتصويت عبر الاقتراع السري، ويعلن في وقت لاحق فوز الحلبوسي بعد حصوله على 200 صوت، بينما حصل المشهداني على 14 صوتاً فقط، وتم إلغاء 14 صوتاً أخرى.

وكان مقرراً أن تنطلق الجلسة أمس عند الساعة 11 صباحاً، لكن تأخر عقدها لبضع ساعات، إذ جرت مداولات مكثفة قبل الجلسة خارج قاعة البرلمان لمحاولة تخفيف التوترات. وأكد سياسي مطلع على سير الحوارات، لـ«العربي الجديد» أن "الصدر رفض أي اجتماع مع الإطار التنسيقي، إلا في حال دعمه لحكومة الأغلبية السياسية»، مبيناً أن «محاولات الإطار فشلت بعقد اجتماع أو حتى التوصل إلى تقارب مع التيار الصدري».

نقل رئيس الجلسة محمود المشهداني للمستشفى

قال «الإطار التنسيقي» إنه يملك الكتلة الكبرى بـ88 نائباً

أدى النواب الجدد اليمين الدستورية أمس (الأناضول)

خاص

مصر: عرض جديد لإغلاق قضية حبس صفوان ثابت

تحاول السلطات المصرية إغلاق قضية رجل الأعمال المسجون صفوان ثابت، نظراً لتداعيها على النظام، وقد قدمت له عرضاً جديداً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة عن تطورات جديدة بشأن قضية رجل الأعمال صفوان ثابت، مؤسس ومالك مجموعة جهينة للصناعات الغذائية، والمحبوس احتياطياً بمسؤول أمني رفيع في محبسه، وأكد رجل الأعمال خلالها تمسّكه بكافة أملاكه ورفضه التام التنازل عن الشركة التي يعتبرها مشروع عمره، بحسب المصادر.

سلطات السجن استبقت تقديم العرض لثابت بإجراءات عقابية

ثابت وتمسّكه بعدم التجاوب مع أكثر من 3 عروض قدمت له من جانب المسؤولين في جهاز المخابرات العامة عطّل غلق الملف.

وأشارت المصادر إلى أن العرض الجديد المقدم لثابت تضمّن زيادة النسبة المملوكة له في مقابل النسبة التي من المقرر أن يتنازل عنها من حصة أسرته في المجموعة، مع استمراره على رأس إدارتها، ولكن بمشاركة ممثل للجهة التي ستستحوذ على باقي الحصة، والذي سيملك صلاحيات إدارية واسعة ضمن مجلس جديد يعلن عنه حال تمت الموافقة على العرض.

وبحسب مصادر قانونية مقربة من الأسرة، فإن سلطات السجن استبقت تقديم العرض لصفوان ثابت بإجراءات عقابية مشددة، يمكن وصفها بالتنكيل به وبنجله، رافضة الاستجابة لتقلهما من الحبس الانفرادي.

وجاء ذلك بعد آخر جلسة جمعت ثابت بنجله من السجن وغلق القضية برمتها.

وأضافت المصادر أن العرض الجديد المطروح من المسؤولين عن ملف مجموعة جهينة في جهاز المخابرات العامة، تم تقديمه لأول ثابت بعد إنهاء الاتفاق مع رجل الأعمال رجب سيد السويركي، مالك محلات التوحيد والنور، عقب التوصل إلى تسوية قاربت قيمتها المليار جنيه (63,6 مليون دولار)، وفق المصادر. وكانت سلطات الأمن المصرية ألقت القبض على مالك متاجر التوحيد والنور، رجل الأعمال سيد السويركي، في 5 ديسمبر 2020، قبل أن تعلن إلحاقه بقضية الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين وتمويلها إلى جانب آل ثابت، وخالد الأزهري وزير القوى العاملة المصري إبان حكم الرئيس الراحل محمد مرسي.

وأشارت المصادر إلى أنه من المقرر الإعلان عن غلق القضية المتعلقة بصفوان ثابت، دفعة واحدة في حال التوصل إلى اتفاق نهائي مع الأخير. وأكدت أن هناك رغبة حثيثة للتوصل إلى اتفاق سريع لإغلاق القضية نتيجة التأثيرات السلبية التي خلفتها على سمعة الاقتصاد المصري دولياً.

وأوضحت المصادر أنه خلال الفترة الماضية كانت قضية ثابت أولى القضايا التي يتم التطرق إليها خلال الأحاديث مع جهات استثمارية أو مانحة دولية. وأكدت أن هذه القضية مثلت إزعاجاً كبيراً لصانع القرار المصري، الذي كان يرى أنه يمكن أن يتم غلقها سريعاً عند تفجّرها، إلا أن موقف صفوان وأشارت المصادر إلى أن ثابت أكد، خلال آخر جلسة تفاوض داخل السجن، أنه على استعداد كامل لدفع أي مبالغ لأي جهة تحددها الدولة، ولكن من دون التنازل عن أي من حصته وحصر أسرته في الشركة. وقالت المصادر إن موقف ثابت دعمه موقف نجله سيف الذي أبدى موقفاً أكثر تشدداً من والده، بعدما كانت الجهات المشرفة على الملف تسعى للضغط على ثابت الأب، بتجله الذي لحق به إلى السجن ويواجه ظروفاً قاسية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بلغ الضغط من جانب الجهات المشرفة على عملية التفاوض مع ثابت ذروتها، بعد ضم زوجته إلى قضية جديدة، بدعوى اتهامها بـ«نشر أخبار وبيانات كاذبة من شأنها إثارة الرأي العام، ومشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها»، قبل أن يتم إخلاء سبيلها على ذمة القضية بضمان مالي.

وتبع ذلك إعلان وزارة الداخلية المصرية في بيان، عن إحباط «مخطط يهدف إلى تمويل وإحياء جماعة الإخوان المسلمين»، قائلة إنه «مرتبط بالمؤسس والرئيس السابق لشركة جهينة لمنتجات الألبان والعصائر، صفوان ثابت، المحبوس حالياً».

وأوضحت الوزارة أن «مخططاً استهدف استخدام شركات صفوان ثابت في عمليات نقل وإخفاء أموال التنظيم (الإخوان) واستثمار عوائدها لصالح أنشطة إرهابية»، مضيفة أنها «عثرت على 8,4 ملايين دولار وذخيرة في شقة سكنية بمحافظة الجيزة».

شرق غرب

مصر: توجه للإفراج عن محبوسين احتياطيا

أعلن رئيس حزب «الإصلاح والتنمية» المصري، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي)، محمد أنور السادات (الصورة)، في بيان أمس الأحد، عن مراجعة النيابة العامة وهيئة قضائية أخرى لملف المحبوسين احتياطياً في مصر، تمهيداً للإفراج عن عدد منهم خلال الأيام القليلة المقبلة. وفي السياق، قررت محكمة جنايات القاهرة، الدائرة الرابعة إرهاب، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، أمس الأحد، إخلاء سبيل خمس عشرة مصرية، بتدابير احترازية، على ذمة القضية رقم 750 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا والمعروفة إعلامياً بـ «نساء ضد الانقلاب».

(العربي الجديد)

غزة: موقوف يعترف بالتورط باغتيال فادي البطش

أعلن إياد البزم، المتحدث باسم وزارة الداخلية في الحكومة التي تديرها حركة «حماس» في غزة، أمس الأحد، أن أحد الموقفين لدى جهاز الأمن الداخلي (المخابرات) قدم اعترافات تشير إلى تورطه في حادثة اغتيال الناشط في «حماس»، الفلسطيني فادي البطش في ماليزيا في 21 إبريل/ نيسان 2018، بتكليف من جهاز الموساد الإسرائيلي. وقال البزم، في بيان مقتضب، إنه يجري استكمال التحقيقات في القضية.

(العربي الجديد)

العراق: إصابات بهجمات على ارتال للتحالف

أفادت مصادر أمنية عراقية بأنّ رتلي دعم لوجستي للتحالف الدولي، تعرضا، أمس الأحد، للاستهداف بعبوات ناسفة، في منطقتين متفرقتين من العاصمة بغداد، أدت إحداها إلى إصابة طفلين وامرأة. ووفقاً للمصادر فإن استهداف «الرتل الأول تم في أطراف العاصمة بغداد من جهتها الغربية»، بينما تم استهداف الرتل الثاني «عند مروره بمنطقة المشاهدة شمالي بغداد، ما أدى إلى إصابة الطفلين والمرأة الذين صودف مرورهم بسيارة مدنية لحظة التفجير».

(العربي الجديد)

اعتداءات للمستوطنين في برقة الفلسطينية

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الأحد، بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، خلال اعتداء للمستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي على فعالية لزراعة الأشجار بالقرب من مستوطنة «حومش» المخلاة والمقامة على أراضي قرية برقة شمالي نابلس شمالي الضفة الغربية. وقال الرئيس السابق لمجلس قروي برقة سامي دغلس لـ«العربي الجديد»، إن المئات شاركوا في الفعالية قبل أن يهاجمها المستوطنون، ويتدخل جيش الاحتلال لحمايتهم، ويقمع المشاركين.

(العربي الجديد)

استقالة وزير الخارجية القبرصي

أعلن وزير الخارجية القبرصي نيكوس خريستودوليدس (الصورة)، أمس الأحد، استقالته من منصبه، وسط تكهنات حول اعتزامه الترشح لرئاسة الدولة. وقال خريستودوليدس للصحافيين أمس، إنه تقدم باستقالته إلى الرئيس نيكوس أناستاسيادس «قبل أيام عدة» وأنها «قبلت يوم الجمعة الماضي».

(أسوشييتد برس)

يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب «الملحمة»، مذكرات رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد السلام جلود. تختار «العربي الجديد» أجزاء منه، وتنشرها في خمس حلقات متتالية. وفي أولاها يسرد جلود عن اللحظات التي سبقت انطلاق ما سميت ثورة الفاتح في ليبيا في 1969، وكان أحد ضباطها البارزين

الملحمة [5/1]

مذكرات
عبد السلام جلود

تخاذل القذافي ليلة ثورة الفاتح وترك ضباطه وجنوده وذهب لينام في غرفته بالمعسكر

لاحظت أن القذافي لا يسجد في الصلاة بشكل صحيح ولما سألته أجاب: أنا لا أنحنى لأحد حتى لربي

عبد السلام جلود

في الساعة الثانية والنصف فجر الفاتح من أيلول/سبتمبر 1969، كلفت ضباط صف بالسيطرة على الباب الرئيس لمعسكر باب العزيزية في طرابلس، حيث كان بإمرتي كتيبة الهندسة وقوات من البحرية والدفاع الجوي، وطلبت منهم أن يحتجزوا أيّ سيارة بركابها إذا ما حاولت الدخول إلى المعسكر. وحدث أن وقع حادثان طريفان. الأول، حين جاءت سيارة «فولكس فاغن» نحو الساعة الثالثة فجرًا. اعتقد ضباط الصف أن السيارة هي دورية للمخابرات الحربية، ففتحوا لها الباب، ثمّ أحاطوا بها من كل جانب ووجهوا نحوها بنادقهم، وطلبوا من السائق الدخول إلى المعسكر. لما دخلت السيارة، اتّضح أن السائق هو جندي من كتيبتي يُدعى «أقصودة» كان قد اشترى السيارة وكان سعيدًا بها؛ ولذا خرج في جولة مع أصدقائه في المدينة ثم عاد إلى المعسكر، فقال له ضباط الصف: «عطلْ دعوة، خلعتنا يا رجل (أي لا سامحك الله لقد أرعبتنا)»، ففهقه الجنود وأخلوا سبيله. أما الحادث الآخر، فوقع نحو الساعة الثالثة والربع فجرًا، حين عاد ضابط صف من الدفاع الجوي اسمه التومي، وكان مخمورًا، ولمّا لاحظ وجود حركة غير اعتيادية تساءل عمّا يحدث، فقال له رئيس العرفاء خليفة: «غيّر ملابسك بسرعة والبس بدلتك العسكرية. بعد ساعة ونصف سنتحرك لإسقاط النظام». كان ضابط الصف التومي شابًا مثقفًا، فقال لخليفة: «لن أتزحزح من هنا إلا حينما أعرف مَن على رأس السيارة وما هي أهدافها؟». بالطبع، لم يكن لدينا وقت ولا رغبة في حوار من هذا النوع.

جاء خليفة مسرعًا وأبلغني بالأمر وسألني «كيف نتصرف معه. أليس من الأفضل أن نقوم بإعدامه؟ بقاؤه حيًا قد يتسبب في إفشاء سر الثورة»، فقلت له: «كلّا. ضعه في حجرة وأقفل الباب». كان لدينا في كتيبة الهندسة نحو عشرة من الجنود المشاغبين وغير المنضبطين والمثيرين للمتاعب، وغالبًا ما كانوا يتغيّبون عن الحضور إلى المعسكر، حتى إنهم لم يشاركوا في التدريب الليلي وظلوا لساعات متأخرة من الليل خارج المعسكر. عاد هؤلاء إلى المعسكر لينامـوا ليلتهم، ويبدو أنهم استيقظوا فجأة على وقع تحرك الجنود. وحين علموا أننا سوف ننطلق لتفجير الثورة جاؤوا إليّ وهم يبكون قائلين: «كيف تحرمنا يا ريس عبد السلام من هذا الشرف». لقد قام هؤلاء بأهم الأدوار في يوم الثورة.

وبحسب الخطة الموضوعة التي تتضمن السيطرة على الأهداف الحيوية، كلّاذعات الثلاث في كل من طرابلس وبنغازي والبيضاء، لأهميتها في تلك الفترة في التواصل مع الشعب الليبي، والسيطرة على البريد وقطع الاتصالات وتحييد القوة المتحركة وشلّ حركتها واعتقال رموز النظام من مدنيين وعسكريين وعلى رأسهم ولي العهد ورئيس الوزراء ونيس القذافي، ووزير الدفاع حامد علي العبيدي، ووزير الداخلية أحمد عون بكر. لم يكن لدينا خطة بديلة؛ فلا بديل عن النجاح. فقد كان على جميع الوحدات أن تكون متأهبة لمغادرة المعسكر في الساعة الرابعة والنصف صباحًا. وفي أثناء صعود الجنود إلى سيارات النقل في الساعة الرابعة تقريبًا، توقف الدرنجلي الحميدي أمام معسكري، وكان في سيارة نقل عسكرية مع بعض الجنود، قادمًا من مدينة ترهونة، حيث كانت كتيبتنا مشاة ومدرعات بقيادة الدرنجلي وأبو بكر جابر يونس قد توجهتا من ترهونة صوب طرابلس لتنفيذ الخطة. ولأن حركة الوحدات كانت بطيئة، ونظرًا إلى حماسة الدرنجلي، ترك كتيبته في أثناء انطلاقها نحو طرابلس، وفضّل أن يسبق الكتيبة بساعات.

لمّا توقف الدرنجلي أمام معسكري، ركب معه السيارة عبد المنعم الهوني، وانطلقا نحو الإذاعة، وكنت قد ذهبت أنا والهوني إلى ترهونة واجتمعنا بالدرنجلي وأبو بكر جابر يونس، وأبلغناهما بموعد الثورة وحددنا لهما المهمات بحسب الخطة ثمّ عدنا إلى طرابلس. في مساء هذا اليوم التقيت عددًا من الضباط الأحرار من مدينة الزاوية غربًا إلى مصراتة شرقًا، مرورًا بمدينة الخُمس لإبلاغ الجهاز السري للحركة بالموعد والخطة والمهمات. قبيل الثورة بأسابيع، حصل خلاف وشجار بين عمر المحيشي وعدد من الضباط الأحرار في الكتيبة السادسة بمدينة الزاوية. كان السبب الرئيس في هذا الخلاف يكمن في شخصية عمر المحيشي؛ إذ إنه لا يحسن التواصل والحوار مع الآخرين نتيجة أسلوبه الاستفزازي والمتفرّد، وأحيانًا المقزز، وفي شخصيته الاستعلائية، وقد جرّ عليه هذا نقمة الكثير من الضباط الأحرار، وكانوا يعاملونه بقسوة وكثيرًا ما حاولوا اتخاذ إجراءات ضده. لكن الآخ معمّر يحميه ويدافع عنه، وكثيرًا ما كان يأتيني ويقول لي يجب ألّا نتخذ قرار تفجير الثورة قبل التأكد من جرّيتها، وكان يقول إن الكثير من الضباط الأحرار لا يملكون الثقافة والوعي لتفجير الثورة، وهذا اعتقاد يشاركه فيه الكثيرون، وكنت أقول له: «إن هذا ليس مفاجئًا لي، وهو ناجم عن تحول الحركة من حركة مدنية، حيث الشروط والمعايير الصارمة، إلى حركة عسكرية تستهدف أكبر عدد من الضباط».

ولذلك، كنت قد قاومت وعارضت تحول الحركة إلى حركة عسكرية، ولكن - للأسف - حصل الآخ معمّر على موافقة أغلبية اللجنة المركزية للوحدويين الأحرار.

.....

حينما كنت في الولايات المتحدة، اشتريت أحد عشر مسدسًا مع ذخائرها واحتفظت بها في منزلي طوال سنتين. ليلة الثورة، وزعت المسدسات بين الضباط الذين كانوا معي، في هذه الليلة حدث أمر غريب ومثير، فحين كان الضباط والجنود يغادرون معسكر قاريونس في بنغازي متجهين إلى الأهداف التي حددناها في الخطة، علمت أن الآخ معمّر «تخاذل» في هذه اللحظة وترك ضباطه وجنوده وذهب لينام في غرفته بالمعسكر.

في ما بعد - في أواخر الثمانينيات - أدلى الآخ عبد المنعم الهوني بتصريح، من القاهرة حيث كان يعيش، مذكرًا بهذه الحادثة. وحين استمع الآخ معمّر إلى تصريحه، لم ينكر، وقال: «فعلًا ذهبت إلى غرفتي ونمت»، وقال في معرض تبرير هذا «التخاذل»: «أنا قائد الأوركسترا، ومهمتي هي ضبط الإيقاع وتنظيم الفرقة وبعد ذلك تنتهي مهمتي».

وصباح يوم الثورة، فوجئنا بأن أوامر صدرت للكتيبة السادسة المتمركزة بمدينة الزاوية بالتحرك إلى طرابلس، وبالتحديد معسكر تاجوراء، وحتى اليوم ظل تحرك الكتيبة لغزًا بالنسبة إلينا: أكان تحركًا لإجهاض الثورة أم عملية نقل روتيني؟ لقد واجهت لبلة الثورة تحدّيَين كبيرين: الأول، كيف يمكن الحصول على ذخيرة؟ فمن دون ذخيرة سيكون موقفنا ضعيفًا وصعبًا في حالة حصول أي مواجهة. لما سحبوا الذخيرة من كتيبتي، أخبرني رئيس عرفاء كتيبتي خليفة إحنيش بأنه يعرف ضابط الشرطة المسؤول عن مخازن الذخيرة، فطلبت من إحنيش أن يتوّجه إليه ويحاول أن يقيم معه صداقة وثيقة، والأهم أن يعرف مكان إقامته.

في الساعة الرابعة والنصف لما انطلقنا نحو أهدافنا، انطلق إحنيش مع مجموعة من الجنود صوب منزل ضابط الشرطة، فاصطحبوه إلى مخازن الذخيرة، ثم عادوا إلينا بسيارات محمّلة بكل أنواع الذخيرة، فارتفعت معنويات الجنود، وأخذوا يطلقون طلقات نارية في الهواء ابتهاجًا. كانت الأهداف التي حُددت لقواتي هي السيطرة على البريد وقطع الاتصالات، والسيطرة على وزارة الداخلية ومديرية الشرطة وجهاز الأمن ورئاسة الأركان، وشلّ القوة المتحركة الموجودة في معسكر قرقارش من دون الدخول في أي صدام معها، بل الاكتفاء بمحاصرة المعسكر ومنع هذه القوة من الخروج. ثم قمنا بتزرع الغام تدريبية حول المعسكر، ووجهنا إلى عناصر القوة المتحركة تحذيرًا صارمًا، بأن أي محاولة منهم لمغادرة المعسكر تعني تفجير الألغام وإبادتهم، ثم قام الجنود باعتقال كبار ضباط الشرطة الذين يقيمون في مركز المدينة. في هذه الأثناء، فكرت في خطة لتوفير الوقت والجهد. حين اعتقلنا عددًا من الضباط الكبار، وعلى رأسهم مدير الأمن علي عقيلة، كنّا نتصل عبر البريد العام بقية ضباط الشرطة الذين لم نعتقلهم؛ ولذا طلبت من العقيد علي عقيلة أن يتحدث إلى زملائه ويبلغهم أن الثورة انتصرت، وأن عليهم ألا يقاوموا حفاظًا على سلامتهم. وبالفعل، حققت الخطة أهدافها. أمّا التحدي الآخر، فكان يتمثل في السيطرة على الطرق الرئيسة المؤدية إلى القاعدة الأميركية (تُعرف باسم الملاحة)، وهي أكبر قاعدة جوية خارج الولايات المتحدة، وكانت تحتوي على قنابل نووية، ثم الحيلولة دون وصول ولي العهد أو رئيس الوزراء وكبار ضباط الجيش والشرطة إلى القاعدة. كان وصول أي واحد من هؤلاء إلى القاعدة يعني أنه يمكن أن يطلب من حكومة الولايات المتحدة تفعيل المعاهدة العسكرية والتدخل لصالح النظام؛ فضلًا عن إمكانية استغلال إذاعة القاعدة، لتوجيه نداءات بمقاومة الثورة وعدم الاعتراف بها، ودعوة الشرطة والجيش إلى المقاومة والتصدي لهذا التمرد بحسب مفهومهم.

في الساعة العاشرة والنصف صباحًا، وصلت كتيبة مدفعية من مصراتة تحت إمرة الضباط الأحرار، فاتصل بي عبد الله الحجاز، أحد ضباط الكتيبة، وسألني: «أين ستتمركز الكتيبة؟ وما هو الواجب؟» فقلت له: «تتمركز في منطقة تاجوراء وتصوّب مدافعها في اتجاه القاعدة الأميركية. وفي حالة إقلاع أي طائرات من القاعدة يجب تدمير هنـاجر (مخـابئ) الطائرات والمهـابط. امنعوا أيّ طـائرة من الإقلاع». وبالفعل تلقت القاعدة الرسالة وفهم ضباطها مضمونها الصارم، وهكذا تمّ شلّ حركة القاعدة الأميركية منذ ساعات الصباح الأولى. في الظهيرة، ذهبت صحبة الآخ عبد المنعم الهوني لمقابلة ولي العهد حسن الرضا السنوسي الذي كان قد اعتُقل في معسكري بباب العزيزية، وأخذنا معنا جهاز تسجيل، ثم طلبنا منه أن يتنازل طوعًا عن العرش، فوافق. وهكذا أعلنا عبر الإذاعة تنازل ولي العهد عن الحكم، وكان هذا أمرًا بالغ الأهمية؛ إذ كان الملك إدريس السنوسي في رحلة إلى اليونان، وقد أناب عنه ولي العهد. أتذكر أنني أنا والآخ معمّر كنّا خلال الفترة 1968-1969 نقوم بزيارة بعض المناطق من القوميين العرب الذين وضعهم النظام الملكي العميل في السجون، وكان من بينهم الدكتور محمود المغربي، وعمر المنتصر، وعز الدين الغدامسي، وعبد السلام الزقعار، وسواهم ممن نسيت أسماءهم، ولكن من دون أن أنسى نضالهم، وقد بنينا معهم علاقات نضالية وشخصية حتى حين كانوا في السجون. تولى هؤلاء المناضلون مناصب سياسية مهمة في أعقاب الثورة، فأصبح محمود المغربي أول رئيس وزراء، بينما تولى عمر المنتصر مناصب وزارية عدّة، وكذلك الأمر مع الغدامسي الذي تولى حقيبة المالية. قبل الثورة بأشهر قليلة، علمنا أن بعض الضباط الوطنيين الأعلى رتبة منّا، شكلوا تنظيمًا. وعلى الرغم من أن التنظيم كان في بداياته، فإننا - أنا ومعمّر - قرّرنا الاتصال بهم، وأذكر أن من بينهم الرائد المكي أبو زيد، والرائد محمد عزوز، وعرضنا عليهم التعاون وتوحيد الجهود لإنجاز الثورة، وقال لهم الآخ معمّر: «نحن مستعدون لأن نضع حركتنا تحت تصرفكم»، لكنهم رفضوا أي شكل من أشكال التعاون، بل إنهم أنكروا أن يكون لهم «تنظيم». بعد انتصار الثورة بثلاثة أيام، اجتمعت بإخوتي وقلت لهم: «اسمعوا جيدًا ما سأقول. أولًا، أنا منذ يوم الفاتح، لست أخًا لكم. أنا أخ لكل الليبيين. ثانيًا، ستجدون الكثير من الليبيين يتقرّبون منكم ويطلبون صداقتكم فاحذروهم، واحفظوا على صداقاتكم القديمة». لقد تثقفت وتعلمت أن الحدّ الأدنى في سلّم الأيديولوجيات، هو الوطنية. لا أستطيع أن أنزل إلى العائلة أو القبيلة والعشيرة والطائفة.

.....

قبل أيام قليلة من الثورة، كنت قد ذهبت صحبة الآخ إبراهيم أبجاد لاستطلاع منزل مذيع متميّز في الإذاعة اسمه محمد المطماطي، ولذلك ذهبت صباح يوم الثورة إلى منزله ومعي قوة عسكرية وقمنا بإحضاره إلى دار الإذاعة، ثم ربطنا الاتصال مع بنغازي لتمكين الآخ معمّر القذافي من إذاعة البيان الأول للثورة. بيد أن إذاعة البيان تأخرت؛ ولذا سيطر علينا الخوف، وبعد ذلك علمنا أنّ الآخ معمّر ظل في غرفته ولم يتوجه إلى دار الإذاعة من أجل إذاعة البيان الأول، لأنه كان يريد التأكد من أنّ الثورة انتصرت وسيطرت سيطرة تامة. في هذا الوقت، كنّا نعتقد أن الإخوة لم يتمكنوا من السيطرة على مدينة بنغازي والبيضاء وعلى محطة الإذاعة، فانتابنا القلق الشديد. وبعد ذلك علمنا أن القوات، التي تحركت من مدينة درنة إلى مدينة البيضاء قد

عبد السلام جلود

عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا ورئيس وزراء ليبيا السابق (من 16 يوليو/ تموز 1972 حتى 2 مارس/ آذار 1977). وُلد في 15 ديسمبر/ كانون الأول 1944، وينتمي إلى قبيلة المقارحة، كان من الضباط البارزين الذين شاركوا في حكم ليبيا بعد ثورة سبتمبر 1969 بقيادة معمر القذافي. اعتبر جلود الرجل الثاني في ليبيا بعد القذافي، حيث تولى مهام ومناصب حساسة في نظام القذافي من عام 1969 وحتى 1992، عندما نشبت خلافاته مع القذافي، ليترك المشهد الرسمي نهائيا، ويعلن انشقاقه. وبعد اندلاع الثورة في 17 فبراير/ شباط 2011، غادر جلود ليبيا إلى الخارج، إلى جانب رئاسة الوزراء، شغل خلال مسيرته السياسية، منصب وزير الداخلية والحكم المحلي، ووزير المالية ووزير الاقتصاد والصناعة والمالية وعضو الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (مجلس الرئاسة)، فضلًا عن أدوار أخرى في ملفات عربية، منها في أثناء الحرب الأهلية في لبنان.

معمر القذافي ورئيس الوزراء الأسبق عبد السلام جلود (Getty)

ملصقات ثورية في ليبيا في 17 ديسمبر 1969 (Getty)

> اعلنّا عبر الإذاعة تنازل ولي العهد عن الحكم، وكان الملك إدريس السنوسي في رحلة إلى اليونان، وقد أناب عنه ولي العهد

طلبت من قوة من الجنود بقيادة أحد الضباط تنفيذ مهمة الاستيلاء على الإذاعة في البيضاء، ولكن المجموعة المكلّفة ضلّت الطريق في البداية، بينما كانت بنغازي تنتظر الربط الإذاعي لبدء البيان في أن واحد من طرابلس وبنغازي والبيضاء. وقد صاغ البيان الآخ معمّر، الذي كان موجودًا في بنغازي، وجعله عامًا، وهدف إلى إعلام الشعب الليبي بقيام الثورة وانتصارها للشعب والعالم. وليطمئن العالم بأن الثورة عمل داخلي بحت لليبيا والليبيين، وأن الثورة تحترم الاتفاقيات الدولية.

أكدت لنا مجريات الأحداث أن النظام الملكي كان منهارًا، وأن ثورة الفاتح جاءت لتعلن سقوطه فحسب، ودليلي على ذلك ما يلي:

- لم تواجه الثورة أي نوع من المقاومة، ولم تطلق القوة المتحركة، الجيش الموازي، ومعها الجيش، رصاصة واحدة، ما عدا بعض أعمال المقاومة المحدودة في طرابلس. ولذا، عُرفت ثورة الفاتح في الأوساط الشعبية الليبية بـ «الثورة البيضاء».

- رغم إعلان حالة الطوارئ ومنع التجوال، فإن الجماهير رفضت الإذعان للقرار، وخرجت المدن والقرى عن بكرة أبيها إلى الشوارع في كتل بشرية هائلة دعمًا للثورة، وصعدت حشود من الجماهير فوق المدرعات والسيارات، وأخذت تغمر الجنود بالقبلات ومشاعر الحب والتأييد، كما أن الأسر الليبية خرجت لتوزع الطعام بين الجنود.

.....

في 16 كانون الثاني/يناير 1970، أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بتشكيل الوزارة برئاسة الآخ معمّر، وتولّيت حقيبة وزارة الداخلية. كان أكبر تحدٍّ واجهني هو العمل على تأسيس ثقافة وعلاقة جديدة بين المواطن والشرطة، وكيف تقوم مؤسسة الشرطة بمهماتها بصفتها «شرطة الشعب»، وكيف نقنع المواطن بأنّ الشرطة هي «شرطته»..... ورغم مشاغلي، فقد أشرفت بنفسي، بمعونة وكيل وزارة الداخلية أحمد فوزي إهلال - وهو عقيد في الجيش كنت تحت إمرته في مدرسة الهندسة، وكان يتمتع بقدر عال من سمو الأخلاق والمعرفة والعلم - على اختيار الملابس الجديدة للشرطة.

في إثر ذلك، اقترح الآخ معمّر عليّ أن أتولى وزارات الاقتصاد والخزانة والصناعة، فرفضت، لكنه ظل متشبثًا بمقترحه هذا، حتى إن الرئيس عبد الناصر اتصل بي مرتين، طالبًا مني أن أتولى الوزارات الثلاث نظرًا إلى أهميتها وحيويتها، وقال لي حرفيًا: «يا عبد السلام، الثورة هي تغيير حياة الناس ورفع مستواهم المعيشي والحياتي. أنت الوحيد الذي يستطيع أن يفعل ذلك». وتحت ضغط المطالبات المتكررة من الآخ معمّر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وعبد الناصر، قبلت على مضض، فطلبت من النقيب الريفي علي الشريف، الذي كان يشغل منصب الأمين العام لمجلس قيادة الثورة، أن يتصل بوكلاء الوزارات الثلاث ويطلب منهم تجميع كل الموظفين والعاملين في قاعة مركز البحوث الصناعية بمنطقة طريق الشط، ثم ذهبت للالتقاء بهم، وقلت: «جاءت الثورة لتحرّر طاقاتكم وقدراتكم وإبداعاتكم كمواطنين أحرار، ولتبدأوا رحلة بناء بلدكم. إن الثورة هي التي منحتكم هذه الفرصة. من الآن فصاعدًا، يجب على كل فرد منكم، أن يشعر أنه «معمّر» و«المحيشي» و«أبو بكر يونس» و«المقريف».

يجب أن تتحرروا من الخوف، وأن تثوروا على البيروقراطية. وهذا كله يتطلب منكم أن تتمتعوا بثقة عالية في النفس. هذه الثورة ثورتكم، وإذا ما وقع أحد في أي أخطاء، فأنا أتعهد أمامكم أنني من سوف يتحمل المسؤولية. تصرفوا دون خوف واعملوا بنشاط». وقلت: «أنا أفرّق بين الخطأ المقصود الذي يرقى إلى درجة التآمر، والخطأ المصاحب للعمل والحركة»، ثم وقّعت أمامهم قرارًا كنت قد أعددته، بعد الثورة مباشرة، أصبح الدكتور محمود المغربي رئيسًا للوزراء خلال فترة قصيرة، وقد حاولنا أن تكون الوزارات من نصيب الوطنيين والمناضلين ضد الملكية وأصحاب الكفاءات والقدرات العلمية، وكان من بين الوزراء في الوزارة التي شكّلتها، الدكتور علي عميّش والدكتور عبد الرحيم بالو، ومنصور الكيخيا، كما أن صالح مسعود بويصير الذي عين وزيرًا للخارجية كان عضوًا في مجلس النواب في العهد الملكي وحاول مع مجموعة من النواب المعارضين سحب الثقة من حكومة الملك، فجرى إلقاء القبض عليهم، إلا أن بويصير هرب إلى مصر متنكرًا في زيّ امرأة، ثم عاد بعد الثورة إلى ليبيا. ثم تولى المنصب الآخ معمّر القذافي، فأصبحت نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية. في هذا الوقت، قررت قضاء فصل الصيف في المصيف البلدي، وهو مصيف شعبي يعرفه كل سكان طرابلس، وكانت دورات المياه والحمامات مشتركة، واحدة للرجال وأخرى للنساء. كنت مع أسرتي في المصيف نتناول الشاي. أمضى معمّر معنا نحو ساعتين ثم غادر. في اليوم التالي، اتصل بي هاتفيًا وهو يشتم «العناصر الفاسدة». وقال: «هؤلاء أعطوني صورة زائفة عنك وعن رواد المصيف»، فقلت له: «يا أخ معمّر انا أشعر بالأسف لحالك حين تعتمد على هؤلاء الفاسدين وتستمع لأكاذيبهم». في عام 1983، قرر الآخ معمّر هدم المصيف وإزالته، وكان هذا مثار حيرة وتساؤل من كل سكان طرابلس تقريبًا، لم يكن أحد يعرف أي سبب مقنع لهذا التصرف.

في أواخر الثمانينيات، كنت أنا ومعمّر في منطقة «جهنم» التي تقع جنوب شرق مدينة سرت، وقد عُرفت بهذا الاسم لارتفاع درجة حرارتها في فصل الصيف، وبينما كنّا مع بعض نتجاذب أطراف الحديث، ونستعيد ذكريات الماضي، جاء وقت صلاة المغرب، فقمنا للصلاة، وأمّنا معمّر، وكنت خلفه قليلًا، فلاحظت أنه لم يسجد بشكل صحيح، فقلت له: اسجد صح يا رجل لكنه لم يُعر طلبي أيّ اهتمام. وبعد الصلاة قال لي: أنا لا أريد أن أنقّص لأحد، حتى لربي، أي إنني لا أريد أن أنحني لأحد حتى لربي.

قرارات مهمة

عشية قيام ثورة الفاتح صدرت مجموعة من القرارات المهمة منها، طرد القوات الأميركية والبريطانية من ليبيا، وطرد الجالية الإيطالية، والبدء الفوري بالمفاوضات مع شركات النفط؛ لأننا كنّا نؤمن بضرورة استغلال زخم وقوة الثورة لتحقيق المفاجأة في هذه المعارك الثلاث. وبعد انتصار الثورة بأسابيع، تأسّس بصفة عفوية تنظيم سياسي شعبي اسمه «التنظيم الشعبي»، وكان هذا التنظيم حركة شعبية ذاتية بامتياز، تكونت في الشوارع والأحياء، في أهم المدن والقرى، واعتمد التنظيم على إمكانيات أفراده المادية. ومع أنه ضعيف من الناحية التنظيمية، فإنه كان فعالًا جدًا وأدى دورًا رائدًا في احتضان الثورة، ووفّر لها عمقًا جماهيريًا، ولم يعتمد على «قوة الثورة» بل على قوته وإمكانياته، فكان تنظيمًا دعويًا فاعلًا. ثمّ طورت الثورة هذا التنظيم وأصبح جزءًا من مرحلة بناء «الاتحاد الاشتراكي» عام 1971. كان قرار تأسيس الاتحاد الاشتراكي قرارًا «فوقيًا» في مرحلة انتصار الثورة، واعتمد على إمكانيات الثورة المادية والمعنوية، وقد اعتُمدت معايير دقيقة ومنظمة في اختيار أعضائه، وكانت مهماته سياسية ودعوية، فأصبح تنظيمًا منضبطًا، وظل بعيدًا عن التورط في قمع الجماهير؛ لأننا اعتمدنا في التنظيم أسس بناء الأحزاب ومعاييرها. وهكذا أصبح الاتحاد الاشتراكي هو «واجهة الثورة» السياسية والدعوية، وبات لديه رؤية جماعية، وانتقل سريعًا من مرحلة التعلّق والإعجاب بالأشخاص إلى مرحلة الالتزام والإيمان بأيديولوجية الثورة. ثمّ تنبه الآخ معمّر القذافي لهذا الأمر، وشعر بأنه سيشكل عائقًا أمام تحوّله إلى دكتاتور وشيخ قبيلة؛ ولذا قام بحله في نهاية عام 1972، وأسّس محله ما سوف يعرف باسم «حركة اللجان الثورية»، وهي حركة مفتوحة لكل مَن هبّ ودبّ، وكان القصد الأساسي منها أن تصبح أداة في قمع الجماهير وتخويفها، وجهازًا للتطبيل والتزمير لشخصية القائد معمر القذافي.

في الأيام الأولى للثورة، ذهبت إلى مدينة بنغازي للاجتماع بالآخ معمّر. قرّرنا أن نستقل طائرتين تابعتين لوزارة الزراعة لرش المبيدات. الطائرتان صغيرتان ويمكنهما أن تقلّا شخصًا آخر إضافة إلى الطيّار. اتجهنا من بنغازي إلى منطقة الأبيار ومنها إلى البيضاء، لتفقّد الأوضاع في هذه المناطق، وكان هذا من وجهة نظري قرارًا متهورًا وقاتلًا؛ إذْ كان يمكن إسقاط الطائرتين ببندقية. لما وصلنا إلى منطقة الأبيار، لاحظنا في عيون بعض الضباط ووجوههم ممّن هم أعلى رتبة منّا، نظرات التآمر، وهذا ما لاحظناه في البيضاء. لقد رأينا في عيونهم علامات بدايات التآمر على الثورة في أيامها الأولى. كان من السهل جدًا القبض علينا، وكان هذا كافيًا لإفشال الثورة. بيد أن العناية الإلهية شلّت تفكيرهم، وأدخل الله الرعب والخوف في قلوبهم؛ وهذا أكبر دليل على أن الله أراد أن ينتصر للشعب الليبي، وما نحن سوى «أداة». عدت مع الآخ معمّر إلى طرابلس بعد هذه الجولة، وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر، في 2 أيلول/ سبتمبر 1969، قرارًا بتعيين سعد الدين أبو شويرب رئيسًا للاركان. كان أبو شويرب يتمتع بمواصفات تجعلنا نختاره لهذا المنصب؛ فهو إنسان طيب القلب وليس له أي مطامع في السلطة، وبوصفه عسكريًا محترفًا، فقد كانت له سمعة طيبة في أوساط الجيش. بيد أننا اكتشفنا، بعد إصدار القرار، أن أبو شويرب لم يكن في ليبيا. كان في رحلة إلى إسبانيا وعاد منها يوم17 أيلول/ سبتمبر، أي بعد سبعة عشر يومًا من الثورة. رفض الآخ القذافي تعيينه على رأس مجلس قيادة الثورة، كما رفض قرار ترقيته إلى رتبة عقيد. وهكذا بدأ معمّر في وقت مبكر رحلة الخبث والخداع؛ فقد كانت يتقمص شخصية الزاهد والملاك لإخفاء شخصيته الحقيقية بوصفه شيخ قبيلة، ورجلًا سلطويًا من طراز الشخصيات المتعطشة للمال والسلطة والنفوذ. في هذا الوقت، كان الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، يتصل بنا في مجلس قيادة الثورة؛ ويطالبنا بإعلان معمّر القذافي رئيسًا للمجلس، وكان يقول لنا صراحة: «إذا لم تعلنوا هذا، فسوف يكون هناك خطر على الثورة، وقد تتعرّض للسرقة». قرّرنا، أخيرًا تحت ضغط الزعيم المصري عبد الناصر، الإعلان بأن معمّر القذافي هو رئيس مجلس قيادة الثورة وترقيته إلى رتبة عقيد، وكتبت بنفسي نصّ خبر الترقية وتعيينه رئيسًا لمجلس قيادة الثورة في 8 أيلول/سبتمبر 1969، ثم سلّمت النصّ إلى الإذاعة.

في الأسابيع الأولى للثورة، كنّا نمارس مهماتنا من مبنى وكالة الأنباء الليبية والإذاعة كذلك. وفي هذا الوقت بالذات، بدأ بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يمارس ضغوطًا من أجل الإعلان عن أسماء أعضاء المجلس، وكان الآخ معمّر يقاوم هذه الضغوط، مُعلّلًا الأمر بشتى الأسباب، حتى قال صراحةً ذات يوم: «من مصلحة الثورة ألّا نعلن الآن عن أسماء أعضاء المجلس». لكن لم يكن أحدنا مقتنعًا بكلام معمّر. وفي حين كنت في زيارة سريعة لفرنسا، دخل الآخ معمّر إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية بسيطة، فبادر أعضاء المجلس إلى الإعلان عن أسماء «أعضاء مجلس قيادة الثورة»، وكان هذا بمبادرة من إمحمد المقريف.

في 16 كانون الثاني/ يناير 1970، أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بتشكيل الوزارة برئاسة الآخ معمّر، وتوليت حقيبة وزارة الداخلية. كان أكبر تحدٍّ واجهني هو العمل على تأسيس ثقافة وعلاقة جديدة بين المواطن والشرطة، وكيف تقوم مؤسسة الشرطة بمهماتها بصفتها «شرطة الشعب»، وكيف نقنع المواطن بأنّ الشرطة هي «شرطته»، بخاصة أنّ القيادة شنّت حملة إعلامية على النظام الملكي العميل، وكنّا نصفه بأنه «نظام بوليسي». وكذلك فعلت وسائل الإعلام، بحيث اعتقد المنتسبون إلى الشرطة أننا نقصدهم، وأدى هذا الوضع إلى تدنّي معنوياتهم، بالتلازم مع ظهور السلبية في أعمالهم، بل كانوا يتوارون عن الأنظار، فقرّرت أن أنظّم عدة لقاءات في مناطق كثيرة. فقلت لهم: «حينما تتحدث القيادة ووسائل الإعلام عن الحكم البوليسي، فنحن لا نقصد المنتسبين إلى الشرطة، وإنما نقصد السياسة التي كان النظام الملكي العميل ينتهجها. أمّا أنتم، فتنفذون الأوامر لأنكم في النهاية مواطنون، ولو أنكم كنتم في الجيش لقمتم بالثورة».

مسيرة في ليبيا لدعم إجراءات الحكومة الثورية الليبية الجديدة في طرابلس في 1 ديسمبر 1969 (Getty)

شارع في طرابلس 1965 (Getty)

يتوسّع الصراع في تونس بين الرئيس قيس سعيّد ومعارضيه على أكثر من مستوى، وسط بروز مواقف لافتة للاتحاد العام التونسي للشغل، وازدياد عدد المناهضين لتوجهات الرئيس وقراراته، خصوصاً بعدما باتت تستهدف السلطة القضائية

تصعيد موقف الاتحاد التونسي للشغل

تحولات في صراع سعيّد ومعارضيه

تونس ـ **وليد التليلي**

أربعة أيام تفصل التونسيين عن 14 يناير/ كانون الثاني الحالي، يوم عيد الثورة، الذي ألغاه الرئيس قيس سعيّد لأنه «تاريخ إجهاض الثورة»، بحسب تعبيره، وجعله في 17 ديسمبر/ كانون الأول. وعلى الرغم من ذلك، سيذهب تونسيون كثر للاحتفال بهذا اليوم، بل وسيتحوّل إلى موعد سياسي تختبر فيه المعارضة من جديد قوتها، وربما يكوّن صورة واضحة عن موازين القوى في صراع بدأ يشتد بين الرئيس من ناحية، ومعارضيه الذين يتكاثرون من ناحية أخرى.

وبغض النظر عن المساحات السياسية التي تلتهمها «المبادرة الديمقراطية» التي تعرف أيضاً بـ«مواطنون ضد الانقلاب»، يوماً بعد يوم، نظراً لتصدرها الحراك المعارض لسعيّد، برز أخيراً صوت «الاتحاد العام التونسي للشغل» بشكل لافت، بعد مواقف هيئته الإدارية يوم الأربعاء الماضي.

ويتلخص موقف الاتحاد في اعتباره أولاً أن «تحديد آجال الانتخابات، على ما عليها من تحفظات، خطوة أساسية تُنهي الوضع الاستثنائي، ولكنها لا تقطع مع التفرد والإقصاء وسياسة المرور بقوة بدون الأخذ بالاعتبار مكونات المجتمع التونسي ومكتسباته». ثانياً، اعتبر الاتحاد أن الاستشارة الإلكترونية بشأن الإصلاحات الدستورية «لا يمكن أن تحل محل الحوار الحقيقي». وأشار إلى «التوجس من أن تكون هذه الاستشارة أداة لفرض أمر واقع والوصول إلى هدف محدّد سلفاً، علاوة على أنها إقصاء متعمد للأحزاب والمنظمات التي لم تتورط في الإضرار بمصالح البلاد...». كذلك شدّد الاتحاد «على ضرورة احترام الحقوق والحريات وإعلاء شأن القانون والحرص على ضمان استقلالية القضاء ووقف هرسلة (استهداف) القضاة». واستنكر الاتحاد أخيراً «ما يكتنف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من غموض وسرية وتعتيم وغياب لأي صيغة تشاركية داخلية». كذلك أعلن رفضه لأي مفاوضات لم يسهم في إعداد أهدافها وبرامجها ووسائلها ومآلاتها.

ويبدو موقف الاتحاد واضحاً من هذه القضايا المفصلية الكبرى، وقد يشكل قاعدة تفاوض جديدة ومهمة، لأنه صادر عن هيئته الإدارية (وهي السلطة الكبرى في المنظمة النقابية بعد المؤتمر والمجلس الوطني). ويعني ذلك أن الرئيس والحكومة سيواجهان، سياسياً واجتماعياً، هذا التحوّل في موقف أهم منظمة وقوة اجتماعية وشعبية في البلاد، لا يمكن تجاهلها، خصوصاً بعد أن فشلت في ذلك كل الأنظمة السابقة.

في موازاة ذلك، يبرز نجاح «المبادرة الديمقراطية» في تجميع قوى سياسية مختلفة على أرضية مشتركة جديدة. وبدأ هذا التوجه يتبلور بوضوح في النقاشات التي شهدها مقر الإضراب عن الطعام (مقر حزب «حراك تونس الإرادة» في العاصمة تونس) على مدى الأيام الماضية.

وتحوّل الإضراب عن الطعام إلى محرك لضغط كبير على الرئيس، خصوصاً بعد الخطأ الذي ارتكبته وزارة الداخلية باختطاف وزير العدل الأسبق، ونائب رئيس حركة النهضة، نور الدين البحيري، وفشلها في تبرير هذه الحادثة.

في السياق، اعتبر مدير «مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي»، عدنان منصر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المشهد يسير إلى الصدام ولا ندري ما هي الأشكال التي سيأخذها هذا الصدام». ولفت إلى أن «الرئيس يواجه كل النخب والمعركة كبيرة، وربما لا يتوقع سعيّد انعكاساتها، لأنه حتى وإن كان المزاج العام يسمح بخوض هذه المواجهة، ولكن لا يمكن حسمها سريعاً». وبرأيه، فإن «النخب ظاهرة قديمة في تونس، وهي من أكثر الظواهر استقراراً في تاريخ البلاد، وحالياً تتزايد عملية استنزاف شعبية وشرعية الرئيس مع كل معركة يخوضها الأخير مع قسم من هذه النخب».

ورأى منصر أن الوضع الحالي «يمكن أن يصل بالبلاد إلى وضعية شلل كامل، وسلطوية لا يمكن أن توفّر السياق لتحقيق أي مطالب اقتصادية واجتماعية». وبخصوص الانقسام الذي تعيشه تونس بشأن عدد من القضايا المطروحة، كإصلاح القضاء مثلاً، اعتبر منصر أن «هذا الانقسام عادي، وكلما طرحت قضية مهمة، يظهر هذا الانقسام، فالنخبة غير متجانسة، وفيها من يدافع عن مسائل قطاعية وآخرون عن مسائل مبدئية. فليس هناك رأي واحد، ولكن خطورة أي قضية تُستمد من سياقها السياسي». ولفت المتحدث نفسه إلى أن «السياق الحالي هو تجميع السلطات، والسلطة القضائية كانت دائماً محط أطماع السياسيين بكل أصنافهم، بغض النظر عن ديمقراطيتهم من عدمها». وبرأيه، فإن السؤال هو «هل يمكن أن يتم إصلاح القضاء بمرسوم رئاسي بشكل أحادي، أو أن ذلك يتم بطرق أخرى غير تجميع السلطات بيد شخص واحد؟».

وحول إمكانية أن يقود الصراع أو المواجهة الحالية إلى الاقتناع بالحوار كسبيل للتوصل إلى حل سياسي، قال منصر «أعتقد أن الرئيس كان واضحاً، فهو يرفض أن يتحاور مع النخب، وليس فقط مع الطبقة السياسية، ولا شيء يدل على أنه سيغيّر موقفه أو يعدّل طريقة عمله».

ويبدو أن معركة القضاء تحولت إلى العنوان الرئيسي للصراع السياسي في تونس. وفي السياق، رأى المستشار لدى محكمة التعقيب، محمد العفيف الجعيدي، أن «هناك سعياً لضرب المجلس الأعلى للقضاء لأن القضاة يحتمون به». وبرأيه، فإنّ «الرئيس سعيّد يسعى لتطويع القضاء مثل أي سلطة سياسية، من أجل تنفيذ برنامجه السياسي، وهناك انزعاج ورفض من قبله لمواقف القضاة المتعلقة بالشأن السياسي». وأضاف الجعيدي، في مداخلة له خلال ندوة حول إصلاح القضاء نظمها «مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي»، أول من أمس السبت، أن «ما يحصل اليوم في تونس هو أن القضاء أصبح ساحة لمعركة الدفاع عما تبقى من ديمقراطية تونسية، والهدف في الواقع ليس إصلاح القضاء، وإنما الاستيلاء عليه». وفي حديث مع «العربي الجديد»، أوضح الجعيدي أن «المجلس الأعلى للقضاء في هذه الفترة، أي بعد 25 يوليو/ تموز (تاريخ إعلان سعيّد عن التدابير الاستثنائية)، يقوم بدوره في ضمان استقلالية السلطة القضائية، وهو الدور المنوط به دستورياً». وأكد أن «خيار دستور 2014، في سلطة قضائية مستقلة، كان خياراً سليماً، ووضع هذا الخيار موضع تساؤل اليوم، يهدد قيم الدولة الديمقراطية وفكرة السلطة القضائية، وفكرة أن يكون لدينا قضاء مستقل من حيث المبدأ».

وبرأيه، فإنه «من الواضح والمعلن من قبل سعيّد أن الفكرة حالياً هي انخراط القضاء في المشروع السياسي، وبالتالي المسألة ليست مسألة استقلالية وإصلاح، بل هي تصور للوظيفة القضائية التي يريدها».

خلال تظاهرة مناهضة لقيس سعيّد (ياسين قائدي/ الأناضول)

معركة القضاء تحولت إلى العنوان الرئيسي للصراع السياسي

النيابة العامة صمام أمان

رأى المستشار لدى محكمة التعقيب، محمد العفيف الجعيدي، في حديث مع «العربي الجديد» أن «النيابة العامة في تونس، بحكم النزاعات التي تتعهد بها وبحكم ما صدر عنها من مواقف واستقلاليتها في الفترة الماضية، تبيّن أنها كانت صمام أمان لحماية الحقوق والحريات». وبرر الجعيدي ذلك بالقول إن «هذه الحقوق والحريات ليست نصوصاً قانونية، والقاضي هو الحامي والضامن لها، وإذا ما سقطت نيابة تونس فستسقط التجربة».

رصد

توتّر محدود على الحدود التركية السورية

يتجه الجيش التركي إلى عدم تغيير استراتيجيته التي تتضمن استهداف مواقع «قسد» شرق الفرات السورية، وذلك على الرغم من اتساع التوتر، جراء مقتل جنود له

أمين العاصي

تجدد التوتر والتصعيد في شمال سورية بين الجانب التركي و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي يشكل مقاتلون أكراد قوامها الرئيسي. إلا أن الوقائع الميدانية لا تشي بقرب تدخل عسكري تركي واسع النطاق. وأعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الأول السبت «تحييد 12 إرهابياً من تنظيم بي كا كا (حزب العمال الكردستاني) وي ب ك (حزب الاتحاد الديمقراطي)، رداً على استشهاد 3 جنود أتراك في انفجار على الحدود مع سورية»، وفق ما جاء في وكالة الأناضول التركية.

وكانت الوزارة أعلنت، السبت الماضي، مقتل 3 من جنودها بانفجار عبوة «زرعها إرهابيون على الشريط الحدودي مع سورية في قضاء أقجة قلعة التابع لولاية شانلي أورفة جنوب شرقي البلاد».

من جانبها، أعلنت «قسد»، السبت، مقتل مدني وإصابة 11 آخرين، جراء استهداف القوات التركية، وفصائل مسلحة موالية لها، أماكن في مدينة عين العرب (كوباني) وست قرى بريف المدينة، الواقعة على الحدود السورية التركية في منطقة شرقي نهر الفرات. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن طفلاً بُترت ساقه نتيجة القصف التركي على مدينة عين العرب، مشيراً إلى أن القصف بالقذائف شمل نحو 15 قرية وبلدة بريفي عين العرب في ريف حلب الشمالي الشرقي، وتل أبيض في ريف الرقة الشمالي. وتوعد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس الأحد، «الإرهابيين بحساب عسير» بعد مقتل 3 جنود أتراك على الشريط الحدودي مع سورية. وقال، لمناسبة إحياء الذكرى 107 لمعركة «صاري قاميش» بين الجيشين العثماني والروسي شرقي الأناضول، إن «عملياتنا العقابية مستمرة. سنصل للإرهابيين والخونة أينما كانوا. دماء شهدائنا لم ولن تذهب سدى».

وهذه ليست المرة الأولى التي يستهدف فيها الجيش التركي منطقة عين العرب. وكان قتل، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، 6 من منظمة «الشبيبة الثورية» التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي بهجوم بطائرة تركية مسيّرة على مقر لهذه المنظمة في عين العرب.

وكان قتل وأصيب عدد من الجنود الأتراك في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في ريف حلب الشمالي، وهو ما دفع الجيش التركي لإرسال تعزيزات إلى الداخل السوري، وعلى الحدود المشتركة لشنّ عملية واسعة النطاق ضد «قسد». لكن يبدو أن ضغوطاً إقليمية ودولية على أنقرة حالت دون ذلك.

وجاء تصعيد السبت الماضي ليفجر مخاوف من اتساع دائرة التوتر، لتصل إلى شن الجيش التركي عملية جديدة في شمال سورية، لطالما لوّح بها في الربع الأخير من العام الماضي. وتعد مدينة عين العرب، ذات الغالبية الكردية من السكان، من الأهداف المحتملة لهذا الجيش، في حال تعرضه لمزيد من العمليات، التي تفضي إلى مقتل وإصابة جنود.

لكن الباحث في الشأن التركي والعلاقات الدولية، طه عودة أوغلو، رأى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التطورات في الشمال السوري «لن تدفع الجيش التركي للقيام بعملية واسعة النطاق في الوقت الراهن». ولفت إلى أن المنطقة تشهد تعقيدات، معرباً عن اعتقاده بأن الجيش التركي سيكتفي بالرد على أي عملية تستهدفه.

من جانبه، قال الرائد يوسف حمود، وهو الناطق باسم «الجيش الوطني السوري»، الذي يضم فصائل المعارضة في شمال سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «كل الاحتمالات العسكرية واردة في شمال سورية». ولفت حمود إلى أن الأعمال العسكرية لم تتوقف، فاستهداف قياديين أو مقرات العمليات لـ«قوات سورية الديمقراطية» تعتبر أعمالاً تكتيكية تخدم غايات بعيدة. وأوضح أن الخطوات الاستراتيجية تكون مدروسة من قبل الدول. وكان الجيش التركي شن أواخر العام 2019 عملية في شرق الفرات طرد فيها «قوات سورية الديمقراطية» من شريط داخل الأراضي السورية، يمتد على طول 100 كيلومتر، وبعمق يصل إلى أكثر من 30 كيلومتراً، ويشمل أجزاء من ريف الرقة الشمالي ومن ريف الحسكة الشمالي الغربي.

ومنذ ذلك الحين تشهد منطقة شرقي الفرات توتراً وقصفاً متبادلاً، في ظل سعي فصائل المعارضة السورية إلى توسيع دائرة سيطرتها على حساب «قوات سورية الديمقراطية» التي قاومت هذه المحاولات، خصوصاً في منطقة عين عيسى الاستراتيجية في ريف الرقة الشمالي.

■ #شبوة آخر مديريات شبوة #عين عادت إلى حضن الجمهورية

■ تمت إحالة معظم المشاركين في الانتخابات الأخيرة في #تونس إلى القضاء بتهمة ارتكاب ما سميت «جرائم انتخابات». وتضم القائمة معظم الشخصيات السياسية المعروفة في البلاد وتم استثناء قيس سعيد من القائمة، مع أنّه أيضاً خاض الانتخابات الرئاسية، وكأنّه «الشريف الوحيد في المدينة»!

■ إنّه الصّراع (الأميركيّ-الرّوسيّ-الصينيّ) على النّفوذ في أراضي كازاخستان الشّاسعة الغنية بالثروات. والشعب الكازاخيّ يدفع الثّمنَ مِن حرّيّته وكرامته ودمه تحت سلطة فاشيّة غاشمة تمسك بخناقه منذ حواليْ ثلاثة عقود.

■ في كازاخستان والمظاهرات إللي حصلت فيها كبار المسؤولين ورجال الأعمال هربوا في حاجة زي العاصمة بتاعتنا كدا... واضح إن يوتوبيا فكرة عامة

■ مصير لبنان معطل من الأحزاب ومصير الشعب يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم والسبب السلطة نفسها المتآمرة على الشعب حتى جعلته في الحضيض والآن هي غائبة كلياً عن حياة المواطن

■ أكثر من 300 معتقل رأي في #الجزائر بينهم رئيس حزب ومحام وصحافيون ونشطاء سياسيون وطلاب جامعات التعبير عن الرأي حق وليس جريمة #اوقفوا_الاعتقالات #stop_arrests_in_algeria

■ الحرية للمعتقلين... الحرية لهم لأنهم ولدوا أحرارا #اوقفوا_الاعتقالات

■ بسبب مهازل البرلمان اليوم أتمنى وبشكل عاجل إيصال رسالة لباقي حكومات وشعوب العالم فحواها «بأن هذا البرلمان ما يمثل العراقيين واحنا كشعب أغلبنا #مقاطعين» نستنكر أفعالهم لخاطر اسم #العراق وتاريخه.

■ الاستقالات المبكرة هروب من الواقع المر المرتقب في البرلمان الجديد الذي سوف يفصل على مقاسات تحالفات تدمير العراق